# الإسلام
# والمشكلة السكانية

# تمهيد

يصاب الإنسان بالذهول حين يعلم أنه يولد في كل يوم نحو ٢٧٠٠٠٠ طفل ، ويتوفى ١٤٠٠٠٠ أي بزيادة ١٣٠٠٠٠ يومياً . وهذا يعني أن سكان العالم يتزايدون بمعدل تسعين طفلاً كل دقيقة . وتشارك الدول المتخلفة بتسعين في المئة من هذه الزيادة لارتفاع معدلات النمو السكاني فيها . ويعيش في تلك الدول ما لا يقل عن ٨٠٠ مليون فرد ، أي نحو ٤٪ من السكان في حالة الفقر المدقع . وهم محرومون من المعيشة الإنسانية اللائقة ، ويكافحون لمجرد البقاء . وهناك أعداد هائلة عاطلون عن العمل ، وأفواج ضخمة ينزحون من القرى إلى المدن هرباً من البؤس ، فيزدحمون في أطرافها ، ويحدثون أزمة في السكن والمواصلات والماء والكهرباء والصرف الصحي والتربية والتعليم والخدمات العامة وسائر جوانب الحياة .

ويعيش ٨٠٪ من الأطفال في تلك البلدان حياة البؤس والشقاء ، فهم محرومون من الغذاء الجيد ومن مياه الشرب النقية ، ويعانون من الأمراض وضعف الرعاية الاجتماعية والصحية . وتبدو العلامات الطبية المميزة لسوء التغذية على ٤٠٪ من هؤلاء الأطفال الذين لم يبلغوا السادسة من أعمارهم . وقد أشار مكتب العمل الدولي إلى أنه يوجد نحو مئة مليون طفل مجبرين على العمل الشاق ، ويعمل ٤١ مليون منهم في إطار عائلي

و٥٢ مليون في الصناعة . ويعمل عدد كبير منهم في أعمال خطيرة كالمناجم وأعمال البناء والورش الصناعية ، دون أن تتوفر لهم رعاية صحية أو اجتماعية . وتزداد الصورة بشاعة في الأوقات العصيبة التي يحل فيها الجفاف والجوع حتى يضطر بعض الآباء إلى بيع أولادهم .

وعلى الرغم من الشقاء والتعاسة فإنه يوجد تفاوت شاسع في توزيع الدخل والثروة ، بحيث تستأثر نسبة صغيرة من السكان بالشطر الأكبر من الثروة والدخل القومي ، وتعاني الأغلبية الساحقة من الجوع والحرمان .

وتعتمد كثير من الدول المتخلفة على استيراد المواد الغذائية من السوق الرأسمالية العالمية ، مع أن ثلثي سكانها يعملون في الزراعة! وقد تضاعف ما استوردته من الحبوب خمس مرات بين عامي ١٩٦٩ و١٩٧٩م . وهذا في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً كبيراً في السوق العالمية ، وتحول الغذاء إلى سلعة « استراتيجية » يعتمد عليها في تعميق عمليات الاستقطاب والتبعية . ويضاف إلى هذا ارتفاع أسعار السلع المصنعة والوسيطة ومواد الطاقة التي تستوردها هذه الدول .

وأدى هذا إلى زيادة العجز في موازين الحسابات الجارية للدول المتخلفة ، وارتفاع الديون الخارجية المستحقة عليها من ٧٤ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى ٨١٢ مليار دولار عام ١٩٨٤م . وقد جرت هذه الديون على تلك الدول نتائج وخيمة . ثم إن هذه الدول تتعرض لاندماج أكثر فأكثر في السوق الرأسمالية العالمية ، وتخضع لشروط التقسيم الجديد للعمل الدولي الذي تخطط له وتنفذه الشركات العملاقة الدولية النشاط . وهذا يؤدي إلى تعميق تبعيتها وترسيخ تخلفها ونهب مواردها وثرواتها .

فما سر هذه الصورة القاتمة للدول المتخلفة؟ وما سبب مشكلاتها وضعفها وانحطاطها؟ وهل السبب في ذلك هو النمو السكاني المرتفع الذي شهدته تلك البلاد وما ترتب عليه من ازدياد حاجات السكان في توفر العمل والغذاء والكساء والمسكن الملائم والخدمات الصحية والتعليمية؟ .

وإذا كان هناك اختلاف بين نمو السكان ودرجة نمو موارد تلك الدول فما سببه؟ وما الأسباب التي أدت إلى هذا النمو الانفجاري لسكان هذه الدول على نحو ملموس في أعقاب الحرب العالمية الثانية؟ .

ولماذا لم تظهر مثل هذه المشكلات في الدول الصناعية التي عرفت مثل هذا النمو السكاني خلال الثورة الصناعية ( ١٧٨٠-١٨٨٠ )؟ .

وهل صحيح أن النمو السكاني في البلاد المتخلفة مشكلة عالمية تسبب الضغط على موارد العالم القابلة للاستنزاف ، مع أن سكان هذه البلاد لا يحصلون على أكثر من عشر الناتج القومي للعالم ، ولا يزيد استهلاكهم على عشر استهلاك العالم؟ وتشير الإحصائيات إلى أن طلب البلاد المتقدمة واستهلاكها من الطاقة يبلغ ٨٥٪ من إجمالي الطلب والاستهلاك العالمي .

وهل صحيح أن الزيادة السكانية تفرض على الموارد الطبيعية ضغطاً لا قِبل للعالم بتحمله ، مع العلم بأن العالم يتكلف من الموارد لإطعام الأمريكي ما يزيد ثلاثين مرة على ما يتكلفه لإطعام الهندي؟ .

وهل علاج ذلك بالحد من النمو السكاني وبوضع برامج لتنظيم الأسرة وضبط النسل؟ .

وهل صحيح أن التخلف والركود في البلدان المتخلفة نتيجة حتمية للنمو السكاني ، ولا يمكن أن تحدث التنمية فيها ما لم يتوقف هذا النمو

السكاني المفرط ، أم أن هناك تفسيراً آخر للتخلف والركود[1]؟ .

وما أثر الإسلام في حل هذه المشكلة؟ .

هذا ما نحاول الإجابة عنه في هذا البحث .

* * *

(١) المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة/ د . رمزي زكي ص٥/ ١٣ .

# الفصل الأول

## نشوء المشكلة السكانية

أدت الثورة الصناعية التي شهدتها أوربا في القرن الثامن عشر والتاسع عشر إلى مشكلات اجتماعية خطيرة ؛ فمع نشأة المناطق الصناعية زادت الكثافة السكانية فيها ، وزاد التكدس في المدن ، وزاد عدد التكدس البشري في الغرف والكنائس والملاجىء ، وانتشرت الأمراض والرذائل ، وارتفعت أسعار المواد الغذائية . ثم زاد عدد العاطلين عن العمل نتيجة للاستخدام الموسع للآلات ، وأصبح كثير من الناس يعيشون على المساعدات والصدقات ؛ وانتشرت عمليات التسول والتشرد والسرقة . وأصبح العمال يعانون من طول ساعات العمل التي امتدت إلى ست عشرة ساعة في اليوم ، ومن انخفاض مستوى الأجور ، وفقدان وسائل الأمن الصناعي وغير ذلك .

**نظرية مالتوس :**

في ذلك الحين عاش الاقتصادي البريطاني روبرت مالتوس ( ١٧٦٦ـ١٨٣٤م ) ونشر عدداً من المؤلفات والبحوث بين فيها أن السكان يتزايدون حسب متوالية هندسية ( ١ـ٢ـ٤ـ٨ـ١٦ ) ويتضاعف عددهم كل ٢٥ عاماً ، بينما تخضع الموارد الغذائية في نموها لمتوالية حسابية

( ١ـ٢ـ٣ـ٤ـ٥ . . ) ، وخلص إلى أن مشكلات الجوع والبطالة والفقر وسوء الصحة العامة وانتشار الرذيلة وفساد الأخلاق نتيجة لتكاثر السكان ، وخاصة الفقراء منهم . وكان من المعارضين لإغاثة الفقراء وتوزيع بعض المعونات على المعوزين ؛ لأن ذلك يؤدي إلى تشجيعهم على الزواج وزيادة النسل ، وهم بتكاثرهم يجلبون الشقاء لأنفسهم ولغيرهم . ورأى أنه لا بد من وجود موانع معينة ليحدث تناسب بين نمو السكان ونمو الموارد الغذائية .

وصاغ عام /١٨٠٣/ الحلول في شكل موانع إيجابية تؤدي إلى زيادة معدل الوفيات كالحروب والمجاعات والأوبئة ، وموانع سلبية تؤدي إلى تخفيض معدل المواليد ، كتأخير سن الزواج ، ومنع الفقراء من الزواج وكثرة الإنجاب .

غير أن مالتوس لم يثبت أن السكان يتضاعف عددهم كل ٢٥ عاماً ، وكل ما استند إليه هو الإحصاءات التي نشرت حينئذ عن سكان الولايات المتحدة الأمريكية . وزيادة سكانها ناشئة عن الهجرة السكانية الكبيرة إليها لا عن كثرة المواليد! .

ثم إن كثيراً من أسباب المجاعة والبطالة التي نشأت في ذلك الحين ترجع إلى الجشع وسوء الاستغلال ؛ إذ حولت الأراضي التي كانت تنتج القمح والمواد الغذائية في بريطانية إلى مراع لتربية الأغنام بهدف إنتاج الصوف لصناعة الأجواخ وتصديرها إلى أنحاء العالم وجني الأرباح الطائلة . وقام كبار الملاك بطرد المزارعين ، وأرغموهم على التخلي عن تلك الأراضي وعن بيوتهم وأكواخهم التي يقيمون فيها ، وأحرقت منازلهم ، وأحيطت الأرض بأسيجة ، ولم يعد يعمل فيها غير قليل من الرعاة ؛ فانطلق العمال الزراعيون إلى المدن الصناعية للبحث عن

العمل ، وكانت حركة التوسع الصناعي غير قادرة على استيعابهم ، فأصبح كثير منهم متسولين ولصوصاً مشردين .

كما أن التحول الذي طرأ على الزراعة وإدارتها بالأسلوب الرأسمالي القائم على المزارع الضخمة المتخصصة في إنتاج المواد الخام اللازمة للصناعة ، أدى إلى نقص شديد في إنتاج المواد الغذائية وخاصة القمح وارتفاع أثمانها .

أضف إلى هذا أن تكاثر البشرية ليس عملية بيولوجية محضة مستقلة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للإنسان ، بل إنه يتأثر بها إلى حد كبير .

وقد رأى مالتوس أن قدرة الأرض الزراعية على الإنتاج محدودة ، وأهمل عنصر التقدم الفني وإمكان زيادة الإنتاج عن طريق التقدم العلمي والتقني . وإهمال هذا العنصر يهدم الأساس الذي قامت عليه نظريته في السكان .

ولقد عارض مالتوس في نظريته عددٌ من الكتاب والفلاسفة المعاصرين له مثل الكاتب والفيلسوف الإنكليزي وليم جودوين ( ١٧٥٦ـ١٨٣٦م ) ، والعالم والفيلسوف الفرنسي كوندرسيه ( ١٧٤٣ـ١٧٩٤ ) . اللذين كانا يريان أن ما يعانيه الإنسان من آلام وفقر وحرمان إنما يرجع إلى الحكم الفاسد والقوانين الجائرة الفاسدة والحكام الأشرار ورجال الأعمال الجشعين ، وأن تلك الشرور لا تولد الآلام والفقر والمعاناة فقط ، بل تؤثر في الطبيعة البشرية ، وتنمي روح الأنانية والضعة والشر . وخلصا إلى أنه لو تمكن الإنسان من إصلاح الأنظمة الاجتماعية لاختفت آلام البشرية ، وزالت مفاسد الإنسان وشروره ، وتحسنت عواطفه وميوله ؛ وبذلك يتمكن من تحقيق السعادة لنفسه على الأرض .

ومع ذلك فقد حظيت نظرية مالتوس بالقبول لدى الاقتصاديين الكلاسيك ؛ لأنه قرر أن قانون السكان هو قانون طبيعي مستقل عن النظام الاجتماعي السائد ، ولأن هذا القانون يسوّغ سوء أوضاع الطبقة العاملة وبؤسها ، ويعطي البورجوازية الصناعية سلاحاً نظرياً لتسويغ سوء أوضاع الطبقة العاملة .

وكانت هذه النظرية هي المستند لنظرية الأجر الحديدي التي قال بها « ريڤيد ريكاردو » ، وتعني جعل أجور العمال تتحدد على أساس أجر الكفاف ، وهو الحد الأدنى الضروري للمحافظة على حياتهم وتمكينهم من تجديد نشاطهم واستمرار وجود جنسهم[1] .

* * *

(١) المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة ص : ٢١ـ٣٥ .

# الفصل الثاني

## تطور المشكلة السكانية

لم يمض جيل على نشر كتاب ريكاردو : « مبادىء الاقتصاد السياسي والضرائب » حتى تبدد الخوف من أن تؤدي القلة المتناقصة في الزراعة إلى ارتفاع تكاليف المواد الغذائية ، ومن ثم ارتفاع أجور العمال ؛ وسبب ذلك هو التقدم التقني الذي حدث في الزراعة ، واكتشاف المواد الغذائية الهائلة في البحار ، والسيطرة على المستعمرات المليئة بالخيرات . ولم يعد هناك مسوّغ للخوف من احتمالات زيادة الأجور وانخفاض الأرباح وتدهور التراكم ومعدلات الربح .

لكن أحوال العمال الصناعيين استمرت سيئة ، من حيث انخفاض مستوى أجورهم وكثرة عدد الساعات التي يعملونها وسوء أحوالهم الصحية والسكنية ، فضلاً عن اتساع نطاق تشغيل النساء والأطفال . وبدأت الأزمات الاقتصادية تحدث من فترة لأخرى ( كل عشر سنوات تقريباً ) لتلقي بألوف من العمال على قارعة الطريق بلا عمل أو دخل . وأدى هذا إلى تمردات مختلفة وثورات عفوية قام بها العمال والمشردون والمسحوقون ؛ فحطموا بعض الآلات ، ونهبوا المحلات وبيوت أرباب العمل . وقمعت هذه الاضطرابات بالعنف الذي لا رحمة فيه من رجال الأمن .

وقام بعض المفكرين بالدعوة إلى إصلاحات اجتماعية تكون أكثر رحمة وعدالة ورفقاً بالعمال والفقراء ، وبينوا مساوىء النظام الرأسمالي وما يتسم به من عدم العدالة في التوزيع . وبدأ عدد من الاقتصاديين يدافعون عن الطبقة العاملة ، ويبينون أن السر الكامن وراء حالات الفقر والبطالة وسوء الأحوال الاجتماعية إنما يرجع إلى علاقات التوزيع الجائرة لنظام الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، ويعارضون مالتوس في نظريته :

فالاقتصادي الفرنسي جان باتست ساي ( ١٧٦٧ـ١٨٣٢ ) يرى أن الأمم ذات الحجوم السكانية الكبيرة تستطيع أن تطبق مبدأ تقسيم العمل والتخصص ، مما يؤدي إلى زيادة قدرتها على الإنتاج . وكان يرى أن القاعدة العامة التي تحكم التزايد السكاني هي حجم ما ينتجه المجتمع[1] .

وزميله فريدريك باستيا ( ١٨٠١ـ١٨٥٠ ) يرى أن حاجات الإنسان تتزايد باستمرار على نمو أسرع من قدرته على إنتاج الوسائل اللازمة لإشباعها ، وهذا يدفع لزيادة الإنتاج وتوزيعه . ويرى أن التزايد السكاني له منافع عديدة ، فالمجتمع ذو الأعداد البشرية الكبيرة يتمتع بوفرة في حجم الجهود ، وزيادة السكان تسبب التقدم الاقتصادي .

وكذلك يقرر الاقتصادي الألماني فيلهلم روشد ( ١٨١٧ـ١٨٩٤ ) . في كتاب نشره عام ١٨٤٨ أن للكثافة السكانية المرتفعة مزية مهمة ، وهي أنها تمكن الدول المتقدمة من التوسع في تقسيم العمل الاجتماعي ، وتسهم في زيادة ثروة البلد وقوته . أما إذا كانت الزيادة السكانية تحدث في ظل مجتمع راكد ومتخلف فإن تأثيرها يكون سلبياً .

---

(١) المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة ـ د . رمزي زكي : ٥٠ـ٥٤ .

ونشر كتاباً ثانياً عام ١٨٥٤ بعنوان « نظام الاقتصاد القومي » بين فيه أن حجم السكان يعد أحد العوامل المهمة المحددة لحجم السوق وإمكانات تقسيم العمل والتخصص ، وأن النمو السكاني يساعد على اتساع مساحة الأراضي المزروعة ؛ وإن كان له تأثير في رفع أسعار المنتجات الزراعية ، فإن هذا الارتفاع تعوضه المزايا الأخرى الناجمة عن التزايد السكاني[١] .

وهكذا رأى هؤلاء الاقتصاديون في الزيادة السكانية مزايا معينة وآثاراً إيجابية على توسيع نطاق السوق والمبادلات ، وعلى إمكان التخصص وتقسيم العمل وتوافر الأيدي العاملة لزراعة مساحات زراعية أكبر . ورأى بعضهم أنه ليس من الضروري أن تؤدي الزيادة السكانية إلى ارتفاع عام في أسعار السلع كلها ، فهناك سلع يمكن أن تنخفض أسعارها إذا كانت تعتمد على اليد العاملة ؛ لأن انخفاض الأجور الناجم عن زيادة السكان يجعل تكاليف إنتاجها منخفضة[٢] .

### ١ـ المشكلة السكانية عند المدرسة الكلاسيكية الحديثة :

تغيرت صورة العالم الرأسمالي تغيراً كبيراً خلال السنوات ( ١٨٥٠ـ١٩١٤ ) ، وانتشرت الثورة التقنية في الزراعة والصناعة بسرعة خلاف النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وظهرت ثمارها في زيادة مستوى الإنتاج وزيادة المساحة المزروعة ونمو الناتج المحلي وارتفاع معدل الربح .

وخلال هذه المدة تمكنت معظم الدول الرأسمالية الأوربية من السيطرة على كثير من البلاد في آسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية ، وأدت

---

(١) المشكلة السكانية ، ص٦٠ـ٦٢ .

(٢) المشكلة السكانية ص٦٧ ـ ٦٨ .

المستعمرات إلى ازدهار الرأسمالية وتقدمها بما وفرته من مواد وسلع غذائية رخيصة ، ومن أسواق واسعة لتصريف المنتجات الفائضة عن الأسواق المحلية ، ومن استغلال عنصر العمل الرخيص فيها ؛ فتدفقت الأرباح بكثرة إلى البلاد الرأسمالية ، ثم تدفقت رؤوس الأموال إلى المستعمرات للاستفادة من ينابيع الأرباح الوافرة ، والتغلب على مشكلة تدهور معدلات الربح في البلاد الرأسمالية .

وفوق هذا أدت المستعمرات دوراً حيوياً في التخفيف من المشكلة السكانية التي وجدت في العالم الرأسمالي حينئذ ، لما ارتفع عدد سكان أوربا من ٢٧٤ مليون عام ١٨٥٠ إلى نحو ٤٢٣ مليون عام ١٩٠٠ ، بسبب تقدم الطب الوقائي كالتطعيم ضد الجدري والأمراض المعدية ، وتحسن وسائل النظافة ، وتوفر الغذاء . ومن الثابت أن حركة الهجرة الواسعة التي خرجت من دول أوربا إلى المستعمرات أدت إلى امتصاص جانب كبير من الفائض السكاني الذي ظهر فيها في ذلك الحين . وكانت هذه الهجرة مشجعة لزيادة تصدير رؤوس الأموال إلى تلك المستعمرات بعد أن توفرت فيها الأيدي العاملة . وأدت هذه الهجرة إلى إعادة توزيع الأيدي العاملة على المناطق الجديدة ، لكي تتخصص في إنتاج المواد الأولية والغذائية لدول أوربا الصناعية ، وعلى النحو الذي يجعل هذه المناطق جزءاً ملحقاً وتابعاً للرأسمالية العالمية .

ومع ذلك فقد استمرت الأوضاع المعيشية السيئة للعمال ، فساعات العمل كانت تتراوح عام ١٨٦٠ بين ١٢ و١٥ ساعة يومياً بلا عطل ولا أيام للراحة في الأعياد أو نهاية الأسبوع . وانخفضت الأجور الحقيقية بسبب التنافس الناشىء عن تشغيل النساء والأحداث والاعتماد على الآلات ، وأصبح لزاماً على كل فرد في الأسرة أن يعمل ليكسب قوته . وساءت مستويات التغذية والصحة العامة ، وانتشرت الأمراض المهنية بين

العمال ، وزاد التكدس البشري في المناطق العمالية ، وانتشرت الرطوبة أو الحر الشديد ، وعمت الظلمة والقذارة ، وزاد الاختلاط ؛ حتى إن ١٥ شخصاً من الجنسين ومن أعمار متفاوتة كانوا يعيشون في حجرة واحدة في مانشستر عام ١٨٦٠ مع تبديل أعدادهم ليلاً ونهاراً .

وأدى هذا إلى انتشار الرذائل والدعارة والسرقة وتناول الخمور والمخدرات . ثم انتشرت حركات التمرد والعنف والاضطرابات في أنحاء أوربا ، غير أن هذه الحركات كانت تقمع بالقوة من رجال الأمن . واستمر نضال العمال حتى فازوا ببعض المكاسب مثل إصدار كثير من التشريعات والقوانين التي استهدفت تنظيم أحوال العمل وتحسين شروطه ، والاعتراف بحق تنظيم النقابات للدفاع عنهم .

وظهرت أزمات اقتصادية متتالية أدت إلى تدهور الإنتاج وكساد التجارة والإفلاس وتدمير كثير من الطاقة الإنتاجية . وكانت المشكلة السكانية تعبر عن نفسها في شكل ارتفاع عدد العاطلين عن العمل ، وتدهور مستوى الأجور الحقيقية ، ووجود أعداد كبيرة من الناس بلا دخل أو مورد للرزق . وأدى هذا إلى ظهور الفكر الاقتصادي الماركسي[١] .

ومن أهم أعلام هذه المدرسة الذين كان لهم آراء في القضية السكانية :

هنري كاريه ( ١٧٩٣ ـ ١٨٧٩ ) الذي ذكر في كتابه : « مبادىء الاقتصاد السياسي » عام ١٨٣٧ أن السكان الأوائل الذين قاموا باستغلال الأراضي الزراعية لم يعمدوا في الغالب إلى أكثرها خصباً ، بل إلى أسهلها زراعة ، وبإمكان الإنسان أن يستغل الأراضي الأكثر خصباً مع

---

(١) المشكلة السكانية ص٦٩ ـ ٨٦ .

التقدم في الزراعة والفنون الإنتاجية المستخدمة ؛ وبهذا خلص إلى أن التزايد السكاني في الأجل الطويل لا يشكل أي عقبة . وأصر في كتابه : « الماضي والحاضر والمستقبل » الذي صدر عام ١٨٤٨ على أن استزراع الأراضي الخصبة يصبح ممكناً حين يتزايد عدد السكان ، ويحدث تقدم فني في أساليب الزراعة . ونتيجة ذلك هي أن الإنتاج الزراعي سيخضع لقانون الغلة المتزايدة مع تزايد عدد السكان[١] .

وكذلك رفض هنري جورج ( ١٨٣٩ـ١٨٩٧ ) نظرية مالتوس في السكان ، وقال : إن السبب الرئيس لانخفاض الأجور والفقر والبؤس ليس هو السكان وتزايدهم ، وإنما هو الظلم والاضطهاد الواقع عليهم . وكان يرى أن الزيادة السكانية من شأنها أن تؤدي إلى زيادة تقسيم العمل وزيادة حجم الإنتاج ورفع مستوى المعيشة إذا كان هناك عدالة اجتماعية في التوزيع ، وكان يقول : إن الجماعات السكانية الوفيرة العدد في مساحة معلومة إنما تنتج بقدر أعلى من الكفاية مما تنتج الجماعات الصغيرة ، وإن أي خطر ينشأ من أن يأتي إلى العالم سكان لا يجدون ما يقيم أودهم إنما مرده إلى الاختلالات الاجتماعية التي تحكم على الناس بالفقر وسط عالم يرتع في الثراء . وكان يعتقد أنه إذا تحسن مستوى معيشة الناس وتوفرت العدالة الاجتماعية فإنهم سوف يعملون من تلقاء أنفسهم على تنظيم أعدادهم للمحافظة على مستوى معيشتهم[٢] .

ورفض هنري سيد جويك ( ١٨٣٨ـ١٩٠٠ ) فكرة مالتوس التي تقول إن إعادة التناسب بين زيادة السكان والموارد الغذائية تتحقق بالموانع الوقائية والإيجابية ، ورأى أن التقدم التقني وزيادة تراكم رأس المال

---

(١) المشكلة السكانية ص٩٢ـ٩٥ .

(٢) المشكلة السكانية ص٩٢ـ٩٥ .

يحدان من مفعول الغلة المتناقصة . وأشار إلى أن كل زيادة إضافية في عدد السكان ، وما يتمخض عنها من زيادة في عدد العمال تؤدي إلى زيادة الإنتاج بمعدلات أعلى من معدلات زيادة استخدام عنصر العمل ؛ لأن الزيادة في عدد العمال تؤدي إلى توسيع درجة التعاون وتقسيم العمل بين العمال[١] .

وكذلك رأى الفرد مارشال ( ١٨٤٢ـ١٩٢٨ ) أن النمو السكاني يمكن أن يزيد من حجم الثروة من خلال ما يؤديه من زيادة في إنتاجية الأراضي الفقيرة بالتعاون مع عنصر رأس المال والتقدم الفني . وكان يعتقد أنه على الرغم من تزايد السكان يمكن تجنب مفعول الغلة المتناقصة لمدة طويلة باكتشاف أراض جديدة ، والتوسع في مد خطوط السكك الحديدية ، والتقدم في المواصلات البحرية ، ونمو وتقدم المعارف والقدرات التنظيمية . وكان يرى أن الثروات في الدول الرأسمالية تنمو بمعدلات أعلى من معدلات النمو السكاني ، وليس هناك خطر من أن تتزايد أسعار السلع الزراعية ويختفي الربح ويتوقف الاستثمار والنمو . وكان يرى أن الآثار التي ستنجم عن التحسينات الفنية ستزيد من حجم الناتج ، وسيشارك العمال في قطف ثمار هذه الزيادة[٢] .

وما إن اقترب القرن التاسع عشر من نهايته حتى فتر حماس الاقتصاديين لمناقشة المشكلة السكانية ، بسبب ما شهدته الرأسمالية في الدول الأوربية من نمو ضخم وتقدم هائل في الفنون الإنتاجية والصناعات الثقيلة والتوسع في زراعة الأراضي ، ومن السيطرة على الأسواق الخارجية ومصادر المواد الخام والمواد الغذائية . وأصبح الخوف من

---

(١) المشكلة السكانية ص٩٩ـ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٧ .

(٢) المشكلة السكانية ص٩٩ـ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٧ .

النمو السكاني المرتفع يتلاشى رويداً رويداً أمام بدء انخفاض معدلات نمو السكان في معظم الدول الأوربية . وأصبح هناك تحول مهم في مجال العلاقة بين السكان والإنتاجية ، فالزيادة السكانية يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإنتاجية في شروط معينة ، مثل التحسينات الفنية وزيادة مهارة العمال ، ويمكن أن تؤدي إلى تدهور في الإنتاجية في شروط أخرى سيئة .

وعندئذ بدأ الاقتصاديون يتحدثون عن الحجم الأمثل للسكان ، وقد وضحه كارسوندرز ( ١٨٨٦ـ ) بأنه العدد الذي ينتج أعلى متوسط للعائد بالنسبة للفرد الواحد . وهذا الحد ليس مطلقاً أو ثابتاً ، وإنما يتغير بعدة عوامل مثل البيئة ودرجة المهارة وعادات الناس وتقاليدهم .

وهذا المفهوم هو الذي استقر عنده الجدل حول المشكلة السكانية في بداية القرن العشرين . وبدلاً من استخدام مصطلح الأجر الحديدي أو أجر الكفاف ، حلت محله فكرة « مستوى المعيشة » .

## ٢ـ المشكلة السكانية في المدرسة الكينزية :

لم يعد أحد من الاقتصاديين في العالم الرأسمالي يتحدث عن المشكلة السكانية مع قدوم القرن العشرين . وكان النمو المستمر الذي شهدته الاقتصاديات الرأسمالية منذ مطلع هذا القرن ، وما رافقه من بدء انخفاض معدلات النمو السكاني في معظم الدول الرأسمالية ، قد شجع الاقتصاديين على إهالة التراب على الفكر المالتوسي وعزله تماماً عن الاقتصاد السياسي .

بيد أنه ما إن جاءت سنوات الكساد الكبير ( ١٩٢٩ـ١٩٣١ ) وما رافقه من انهيار شديد في الاقتصاد الرأسمالي ، وتدهور في مستويات الدخول

والاستثمار ، وتزايد في عدد العمال المتعطلين وإفلاس عدد ضخم من المؤسسات المالية والتجارية والصناعية والزراعية ، وانهيار نظام النقد الدولي آنذاك ؛ حتى تداعت المقولات الاقتصادية التي كانت تدافع عن النظام الرأسمالي ، وتزعم أن ما ترك حراً فإنه يسير بنفسه على نحو تلقائي مرن ، ويتجه دوماً نحو تحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عَدد من الناس .

وعكف اللورد جون ماينرد كينز على دراسة هذا الواقع وما جره من كوارث ، وقدم عام ١٩٣٦ نظريته العامة في التوظف والنقود والفائدة ، وعالج المشكلة السكانية ضمن إطار قضية العمالة والبحث عن الشروط والأوضاع التي تؤدي إلى البطالة وعدم التوظف الكامل . وكان يعتقد أن النمو السكاني حافز للاقتصاد ، ويرى أن تزايد عدد السكان سيؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي الفعال ، ويكون عاملاً لزيادة الاستثمار والدخل والتوظف .

وتحولت المشكلة السكانية إلى مشكلة البطالة ، ولم تعد سباقاً بين النمو السكاني والموارد المحدودة كما زعم المالتوسيون ، ولا مشكلة التغلب على قانون الغلة المتناقصة كما قال أصحاب المدرسة الكلاسيكية الحديثة ؛ ولكنها أصبحت مشكلة تتعلق بالآليات الخاصة التي تعرض النظام الرأسمالي لعدم الاستقرار ، بسبب التناقض القائم بين الادخار والاستثمار حينما يمعن الدخل في النمو .

واقترح كينز للخروج من أزمة الكساد الرأسمالي ضرورة التدخل للتأثير في حجم الطلب الكلي الفعال ، حتى يتسنى رفعه إلى المستوى الكافي لإحداث التوظف الكامل . وخلص إلى أن الدولة هي الجهاز الوحيد القادر على إحداث هذا التأثير ، ونادى بضرورة زيادة حجم

الإنفاق العام في مجال الخدمات والأشغال العامة لاستيعاب البطالة وإيجاد دخول نقدية ، حتى يتسنى زيادة حجم الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية .

وتوصل أتباع هذه المدرسة إلى أن المحافظة على التوظف الكامل للموارد الاقتصادية والبشرية بصورة مستمرة تتطلب تزايد الاستثمار والدخل على أساس معدل نمو سنوي ثابت في ظل ضوابط معينة .

ورأى ألفن هانسن أن زيادة السكان عامل مهم في حفز الاستثمار ، لتأثيره على توسيع نطاق السوق وتنويع حاجات الناس وعلى فرص العمل . وانتهى إلى أن تباطؤ النمو السكاني في دول أوربا والولايات المتحدة في القرن العشرين قد أثر في الحافز للاستثمار ، لأنه أدى إلى تقليص نمو الأسواق ، وانعدام فرص العمل في بناء المساكن والمرافق العامة ، وإلى المبالغة في تراكم رأس المال ، حتى أصبحت كمية رأس المال أكبر من اللازم لوحدة العمل .

وهكذا أصبح الاقتصاديون في هذه المدرسة يشيدون بالنمو السكاني وبتأثيراته الإيجابية على تراكم رأس المال ، ويبدون أسفهم لاتجاه هذا النمو نحو التباطؤ في القرن العشرين[1] .

### ٣ـ المالتوسية الجديدة :

ظهرت المالتوسية الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية في جبهة الفكر الاقتصادي الذي اهتم ببحث قضايا التخلف والنمو في الدول النامية ، وهي التي كانت مستعمرات ، وحصلت على استقلالها بعد الحرب ،

---

(١) المشكلة السكانية ص١١٩ـ١٢٢ ، ١٣٢ـ١٣٧ .

وبدأت تتصدى لمشكلات الفقر والجوع والبطالة والتخلف بتحقيق التنمية الاقتصادية .

واتخذت الكتابات المالتوسية من ظاهرة ارتفاع معدل النمو السكاني سبباً أساسياً لتفسير الفقر والتخلف في هذه الدول . وفي الستينات من هذا القرن ظهرت المالتوسية الجديدة في مجال قضية الغذاء العالمي ومحاربة الجوع المنتشر في كثير من مناطق العالم . ونجد ثمة تركيزاً من المالتوسيين الجدد على ما يسمى بخطر « الانفجارات السكانية » وعدم إمكان توفير الطعام لهذه الأفواه المتزايدة مهما بلغ التقدم العلمي مداه .

**أ ـ المالتوسية الجديدة وقضايا التخلف والنمو في العالم الثالث :**

لا يخلو أي مرجع من المراجع التي صدرت في الخمسينات أو الستينات من هذا القرن ، وعالجت قضايا التخلف والتنمية في دول العالم الثالث من فصل أو جزء عن المشكلة السكانية فيها . وكثيراً ما عولجت هذه المشكلة تحت عناوين بارزة مثل مشكلات التخلف وعقبات التنمية .

وهناك عدد من الاقتصاديين الذين كتبوا في هذا المجال نظروا إلى المشكلة السكانية في هذه الدول على أنها تمثل جوهر مشكلة التخلف ، والتحدي الأساسي الذي يجب تجاوزه لتحقيق التنمية . وربط عدد منهم بين حجم الجهد الاستثماري والتنموي المطلوب للانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم ، ومدى النجاح في تخفيض معدلات النمو السكاني ؛ واستنتجوا أن طريق الخلاص من التخلف ، وتحقيق التنمية ورفع مستوى المعيشة لشعوب هذه الدول مرتبط بالعمل الجاد لمنع هذه « الانفجارات السكانية » .

ويبدأ هؤلاء الاقتصاديون بسرد مفصل للخصائص السكانية لهذه الدول ، فيشيرون إلى النمو السكاني المرتفع الناجم عن الانخفاض في

معدل الوفيات وعدم انخفاض معدل المواليد ، ويذكرون انخفاض عنصر العمل في كفايته الإنتاجية ، وشيوع البطالة الجزئية والكاملة والمقنعة بين العمال ، وعمل النسبة العظمى من السكان في قطاع الإنتاج الأولية ، مثل الزراعة والصيد والغابات والمواد الخام ، وسوء مستواهم الصحي والسكني والغذائي ، وشيوع الأمراض بينهم ، وانخفاض متوسط أعمارهم ، وارتفاع نسبة الإعالة بينهم . . وبدلاً من أن يبحثوا عن الأسباب التاريخية والاجتماعية والسياسية المسؤولة عن ذلك كله ، فإنهم ينادون بضرورة خفض معدل نمو السكان للوصول إلى التنمية المطلوبة .

ويعد هارفي ليبنشتين وريتشارد نيلسون أبرز الاقتصاديين الذين قاموا بتفسير التخلف من خلال المشكلة السكانية :

**وأولهما** : صاحب نظرية التوازن شبه المستقر عند حد الكفاف والمقولة الأساسية في نظريته تدل على أن التغيرات التي تحدث في النظام المتخلف وتدفعه نحو زيادة مستوى الدخل تؤدي إلى زيادة السكان ، وتمتص الأثر الإيجابي للزيادة في الدخل ، وتعيد النظام إلى حالة حد الكفاف .

**وثانيهما** : وضع اللبنات الأولى لنظرية المصيدة السكانية ، واستنتج أن الاقتصاد المتخلف ما يلبث أن يقع في مصيدة التوازن لمستوى الدخل المنخفض ؛ لأنَّ عدد السكان يتزايد بمعدل أكبر من معدلات نمو التراكم الرأسمالي وزيادة الدخل ، فيعود مستوى الدخل الفردي للانخفاض مرة أخرى إلى حد الكفاف . وانتهى إلى ضرورة أن يكون معدل نمو الدخل القومي أكبر من معدل النمو السكاني لتجنب الوقوع في مصيدة التوازن المنخفض[1] .

---

(١) المشكلة السكانية ص١٦٦ ـ ١٧٦ .

وثمة نماذج أخرى في الفكر التنموي المالتوسي تحاول أن تضع تفسيراً لآليات الخروج من التخلف إلى التنمية بالتغلب على المشكلة السكانية ، أبرزها نموذج هارود ـ دومار ـ سنجر الذي كان له قوة السيطرة والتأثير على قرارات المخططين ورجال الحكم في البلاد المتخلفة حين رسم وتخطيط برامج التنمية خلال الأعوام ١٩٦٠ـ١٩٨٠ .

وتوصل هذا النموذج إلى نتيجة محددة فحواها : أنه إذا كان الدخل القومي ينمو بمعدل مساو لمعدل النمو السكاني فإن ذلك يؤدي إلى ثبات مستوى المعيشة ومتوسط دخل الفرد ، أما إذا كان الدخل القومي يزيد على معدل النمو السكاني فإنه يؤدي إلى تحسن مستوى المعيشة وتزايد متوسط دخل الفرد ، وأما إذا كان الدخل القومي ينمو بمعدل يقل عن معدل نمو السكان فإنه يؤدي إلى تدهور مستوى المعيشة وانخفاض متوسط دخل الفرد .

وصورت مشكلة تجاوز التخلف وتحقيق التنمية على أنها سباق بين معدل نمو دخل الفرد ومعدل النمو السكاني ، وأنه كلما انخفض معدل النمو السكاني ومعامل رأس المال كانت الزيادة في متوسط دخل الفرد التي يمكن الحصول عليها من معدل معين للادخار أكبر مما لو كان حجم هذين المتغيرين كبيراً .

ورأى هؤلاء أنه من الصعب على البلاد الفقيرة زيادة معدل الادخار المحلي وتعبئة المدخرات المحلية ، ولا بد من اللجوء إلى تشجيع قدوم رأس المال الأجنبي في صورة القروض أو الاستثمارات الأجنبية الخاصة والمباشرة ، وهي الصورة المفضلة لديهم . ورأوا أيضاً أن إمكانية تخفيض رأس المال اللازم للتنمية محدودة للغاية ، ولا سيما في المراحل الأولى للتنمية ، بسبب ما تتطلبه من شق الشوارع والطرق وبناء الجسور

ومشروعات الإنارة والمياه والمدارس والمشافي . . وهي مشروعات تقتضي كثافة رأسمالية ، وإنتاجيتها المباشرة ضعيفة .

أما إمكانية تخفيض معدل النمو السكاني فقد بالغوا فيها ، ونادوا بضرورة ضبط النسل وتنظيم الأسرة وبذل أقصى الجهود حتى يقل معدل النمو السكاني ويتضح من النموذج أنه ينظر إلى السكان على أنهم عنصر سلبي ، ولم يأخذ بعين الاعتبار ما يمثلونه من قوى عاملة منتجة يعد توافرها إحدى الركائز الأساسية لأي جهد تنموي . فالإنسان المنتج والمستهلك هو صانع التنمية .

ويشير هذا النموذج إلى الصراع بين نمو الموارد الاقتصادية ونمو أعداد السكان ، وإلى أنه لا بد من زيادة الموارد حتى يرتفع مستوى المعيشة ؛ ولكن ذلك لا يحدث إذا كانت قوانين التوزيع تعمل في اتجاه تفاوت توزيع الدخل بين الطبقات والشرائح الاجتماعية . وليس المهم زيادة معدلات نمو الناتج أو الدخل القومي فحسب ، وإنما المهم استعمال هذا الناتج في إنتاج السلع الضرورية اللازمة لإشباع الحاجات الأساسية للسكان[1] .

**ب ـ المالتوسية الجديدة ومشكلة الجوع والغذاء في العالم :**

يعاني ما لا يقل عن ٥٠٠ مليون في آسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية من الجوع وسوء التغذية . ويؤدي ذلك إلى ارتفاع معدل الوفيات وزيادة التعرض للأمراض وانخفاض متوسط عمر الفرد وبؤس أحوال الطفولة ، كما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية العمل وضآلة متوسط الناتج بالنسبة للفرد .

---

(١) المشكلة السكانية ص١٨٧ـ١٩٦ .

وقد شهدت هذه البلاد نمواً سكانياً هائلاً بعد الحرب العالمية الثانية ، وأصبح عدد كبير منهم معرضاً للجوع ونقص التغذية بسبب عدم نمو الإنتاج الزراعي والغذائي فيها نمواً يواكب التطور الحادث في أعداد السكان . وتضم البلاد ذات المستوى الغذائي المنخفض نحو ٧٥٪ من مجموع سكان العالم . ويزداد الطلب العالمي على الغذاء سنوياً بنسبة لا تقل عن ٢,٨٪ بسبب التزايد السكاني وزيادة القدرة الشرائية للأفراد . ويرى بعض الباحثين في الشؤون الزراعية والغذائية أن ثمة فجوة غذائية تقدر بنحو ٥٠٠ مليون طن من الحبوب في السنة سوف يواجهها العالم عند مطلع القرن القادم . وهذا سيؤدي إلى زيادة وفيات الأطفال بما يصل إلى ٥٠٠ مليون طفل بسبب سوء التغذية ونقصها .

وهذا ما يجعل المالتوسيين الجدد ينشطون في أفكارهم ، ويرون أن خطر الزيادة السكانية سوف يهدد البشرية بدرجة أخطر من تهديد القنابل الذرية للسلام العالمي ، وينادون بضرورة خفض معدلات النمو السكاني[1] .

**جـ ـ إمكان زيادة الغذاء في العالم :**

ولكن هؤلاء غالوا في نزعتهم التشاؤمية . والمشكلة ليست في زيادة إنتاج الطعام ، وإنما في حصول الفقراء ومحدودي الدخل عليه . وهم يهملون أثري التقدم العلمي والتقني ، ويلغون الآثار التي يمكن أن تتمخض عن إدخال النظم الجديدة في الزراعة باستخدام مخصبات أفضل وتهجينات بذورية أعلى إنتاجاً وآلات أكثر دقة وتطوراً .

ويقول عدد كبير من العلماء والاقتصاديين بإمكان زيادة المواد الغذائية

---

(١) المشكلة السكانية ص ١٩٦ ـ ١٩٩ .

في العالم بما يكفي لإطعام سكان كوكبنا ونمو أعدادهم في المستقبل ، وذلك باستصلاح أراض جديدة ؛ إذ إن مساحة الأراضي الزراعية في الوقت الحاضر تتراوح ما بين ٩ـ١٠٪ من مجموع مساحة اليابسة ، بينما يمكن استصلاح ٤٠٪ منها ، وهناك من يرى إمكان زيادة هذه النسبة إلى ٧٠٪منها . وهذه الزيادة يمكن أن تعطي إنتاجاً غذائياً يكفي لإطعام ٣٥,١ مليار نسمة .

ويذكر معارضو المالتوسية الجديدة الإمكانات الهائلة التي تختزنها البحار والمحيطات بوصفها مورداً عظيم للطعام مثل الأسماك والرخويات والنباتات المائية . ولا تستخدم البشرية في الوقت الحاضر إلا ما نسبته ٨٪ من مساحة المسطحات المائية . ويرى بعض العلماء أن العالم يصيد حالياً ما يعادل ٦٥ مليون طن سنوياً ، بينما يمكن صيد ١٠٠ـ١٥٠ مليون طن . ومن الممكن تطوير أساليب الصيد ، واستزراع وتربية الأسماك والرخويات والنباتات المائية بأحدث الأساليب العالمية كما فعلت اليابان وغيرها .

والمالتوسيون الجدد يتجاهلون هذه الممكنات لإشاعة جو عام من الكآبة واليأس حول مستقبل البشرية ، ولكي يفرضوا حلولهم التي تتوافق مع مصالح المراكز الرأسمالية المسيطرة على الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، الذي أصبح الطعام فيه سلعة استراتيجية خطيرة . تفرض بها التبعية على من يحتاج إليها[1] .

**د ـ الجوع والاكتظاظ السكاني في الدول المتخلفة :**

زعم المالتوسيون الجدد وجود تلازم بين الجوع والاكتظاظ السكاني ، وانتهوا إلى أن محاربة الجوع تكمن في القضاء على مشكلة

---

(١) المشكلة السكانية ص٢٠٢ـ٢١٨ .

الاكتظاظ السكاني . والحقيقة أن الجوع هو انعكاس أصيل لعجز القطاعات المنتجة للمواد الغذائية عن مواكبة الاحتياجات الغذائية المتنامية لشعوب الدول الآخذة في التزايد ، وعجز تلك القطاعات هو مظهر أصيل لتخلف قوى إنتاج الغذاء ، وجزء من حقيقة التخلف الاجتماعي والاقتصادي لتلك البلدان .

ولو كانت كثرة السكان تسبب الجوع لانتشرت المجاعة في البلدان التي فيها عدد كبير من السكان بالنسبة إلى كل فدان مزروع ، وبالمقارنة بين الصين والهند نجد أن الصين تملك نصف الفدادين المزروعة لكل فرد بالنسبة للهند ، ومع ذلك فقد توصلت خلال عشرين سنة إلى القضاء على كل أثر ظاهر للجوع ؛ بينما لا يزال الملايين يجوعون في الهند! كما إن متوسط الكثافة السكانية لكل فدان مزروع في فرنسا يساوي تقريباً هذا المتوسط في الهند ، بينما يحصل المواطن الفرنسي على غذاء أفضل ، ولا يعاني من شبح الجوع! وبلدان إفريقية جنوبي الصحراء يقل عدد سكانها بالنسبة للأراضي المزروعة ؛ إذ يوجد نحو فدانين ونصف منها لكل فرد ، أي أكثر مما في الصين . بست أو ثماني مرات ، وهي تعد من أكثر مناطق العالم تعرضاً للجوع .

ومشكلة المناطق المزدحمة بالسكان في آسيا وأمريكا اللاتينية التي تتعرض لخطر الجوع وتعاني من سوء التغذية لا تكمن في كثرة سكانها ، وإنما في طبيعة النظم الاجتماعية التي تتحكم في مصائرها . وإخفاقها في توفير الغذاء لشعوبها نتيجة لتلك النظم ولقوانين توزيع وتخصيص الموارد والدخول[1] .

---

(١) المشكلة السكانية ص٢٠٢ ـ ٢١٨ .

### هـ ـ المالتوسية الجديدة ومستقبل البشرية :

لقد حصلت دول العالم الثالث على استقلالها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية ، وارتفعت فيها شعارات التنمية والتصنيع وتحسين مستوى المعيشة ، وظلت تبحث عن صيغة ملائمة لتنظيم المجتمع والدولة وتحقيق هذه الشعارات ، بيد أنها وقعت تحت تأثير الفكر التنموي التقليدي الذي وضعه لها مفكرو العالم الرأسمالي ، وكان لهذا الفكر قوة السيطرة على صياغة قرارات رجال الحكم والاقتصاد والمخططين ، وانطلق الجهد التنموي يجري لاهثاً لمضاعفة معدل نمو الدخل دون الاهتمام بالمكونات السلعية له ، ودون اعتبار لكيفية توزيعه ، وأصبح الجهد التنموي فيها مرتبطاً بالاستثمارات الأجنبية والقروض الخارجية . وفي ذلك الحين ارتفع معدل زيادة السكان لانخفاض معدل الوفيات ، فظهرت مشكلات الاكتظاظ السكاني والغذاء والإسكان والتعليم . .إلخ .

ووجدت هذه الدول نفسها في منطقة حصار شديد ، إذ زاد العجز في موازين مدفوعاتها بسبب ركود صادراتها وارتفاع أسعار وارداتها واستنفدت فيها الاحتياطات النقدية الدولية ، وزاد ميلها للاقتراض الخارجي بمعدلات مرتفعة ، فزادت ديونها الخارجية ، وزادت وطأة أعبائها ، وأصبحت عاجزة عن المحافظة على الحد الأدنى الضروري للواردات ؛ فتعرضت مستويات الاستهلاك والمعيشة لضغوط شديدة ، وارتفعت فيها الأسعار بالداخل ، وزاد تعطل طاقاتها الإنتاجية ، وارتفع معدل البطالة فيها ، وتعثرت برامج الاستثمار ؛ فانخفضت معدلات نموها الاقتصادي . وارتفع عدد الناس الذين يعيشون تحت خطر الفقر المطلق ، حينما أصبح إشباع الحاجات الأساسية لكثير من المواطنين بعيد المنال .

وتمخضت مجهودات التصنيع فيها عن نماذج مخفقة بعد أن طبقت نموذج التصنيع من أجل التصدير الذي استهدف زيادة حصيلة الصادرات من خلال تصنيع بعض المواد الأولية وتصديرها ، مثل معاصر الزيت ومصنوعات الغزل والنسيج . ونموذج الإحلال محل الواردات ، وهو النموذج الذي استهدف محاكاة أنماط الحياة والاستهلاك في الدول الرأسمالية المتقدمة ، بإقامة صناعات تحويلية كمالية ترتبط مالياً وتقنياً وتشغيلاً بالخارج ، ولا يستهلك منتجاتها إلا قاطنو المدن وأصحاب الدخول المرتفعة . في الحين الذي أهملت فيه التنمية الزراعية والاجتماعية مع حدوث نمو مفرط في عدد السكان .

وما إن أشرف العالم على السبعينات من هذا القرن حتى انهارت أوهام النمو الاقتصادي المستمر ومزايا المجتمع الاستهلاكي الوفير في الدول الرأسمالية ، كما انهارت أوهام التنمية في البلاد المتخلفة . وظهرت مشكلات الطاقة والغذاء وتلوث البيئة واستنزاف المواد الأولية غير القابلة للتجدد ؛ فتكونت مجموعة فكرية باسم « نادي روما » ، وقامت بتكليف من معهد « ماساشوسيتش للتكنولوجيا » بوضع تصور لمستقبل العالم والبشرية ، وأصدرت عام ١٩٧٢ تقريرها الشهير « حدود النمو » الذي أنذر بوقوع كارثة عالمية قبل انتهاء القرن الحادي والعشرين . وتوصل إلى أن الموارد الطبيعية بما فيها الأراضي الزراعية لن تكون كافية من الآن إلى مئة عام قادم ؛ لأن النمو العالمي للسكان الذي يقدر بنحو ٢٪ سنوياً سيجعل عدد البشرية يتضاعف كل ٣٠ سنة ، بحيث يصل عدد السكان في العالم إلى ٢٨ مليار نسمة عام ٢٠٦٠ .

وإذا استمر معدل تراكم التلوث البيئي على حاله فإن التلوث الذي سيحدث في الهواء والمواد الغذائية سيجعلها غير قابلة للاستخدام البشري .

وهكذا توصل تقرير « نادي روما » إلى رسم صورة سوداء لمستقبل البشرية ، أهم معالمها النمو المفرط الذي يعقبه انهيار حتمي يتمثل في زيادة الوفيات ووقف النمو البشري والتوسع الاقتصادي ، بسبب نفاد المواد الأولية وتلوث البيئة . ولمنع هذه الكارثة ينبغي وقف النمو السكاني ووقف النمو الاقتصادي حتى يمكن الوصول إلى حالة من التوازن البيئي والاقتصادي .

وبالمقابل قام مجموعة من العلماء والمفكرين في مؤسسة « باريلوتشي » بالأرجنتين بقيادة « اميلكار هيريز » بإصدار تقرير بعنوان « كارثة أم مجتمع جديد » يهدف إلى رسم معالم طريق جديدة لمجتمع يستطيع فيه الإنسان أن يشبع حاجاته الأساسية ( الغذاء والمسكن والتعليم والصحة ) ، وانتهى إلى بيان أن المشكلات التي يواجهها العالم الآن ( مشكلة الغذاء والطاقة وتلوث البيئة . . ) هي مشكلات ذات طبيعة اجتماعية وسياسية ، وليست ذات طبيعة حتمية ، لأنها تقوم على التوزيع غير المتكافىء للقوة بين البلاد وداخلها . ومواجهة تلك المشكلات لا تكون بإيقاف التنمية أوتقليل عدد السكان ، وإنما بالسعي لإيجاد مجتمع جديد لا يكون فيه الإنتاج بقصد الربح والاستهلاك البذخي ، وإنما يتحدد بالاحتياجات الأساسية والاجتماعية للفرد .

ويؤكد التقرير على أن قهر التخلف بدول العالم الثالث لا يمكن أن يتم بتتبع خطوات التقدم التي مر بها العالم الرأسمالي ، لاستحالة هذا التتبع في إطار الظروف الاجتماعية والسياسية الحالية ، ولأنه يؤدي إلى إعادة الأخطار التي أدت إلى الوضع الحالي للاستهلاك اللا عقلاني الذي أسرع بتدهور البيئة الاجتماعية والمادية .

وانتهى إلى أن مصير البشرية لا يتوقف على عقبات طبيعية لا تذلل ،

ولكن على عوامل اجتماعية وسياسية يمكن للبشر تعديلها[1] .

والخلاصة إن المشكلة السكانية نشأت في أوربا أولاً بسبب الجشع واستغلال أصحاب الأموال الطائلة والمعامل للشعب والثروات الطبيعية . ثم انتقلت هذه المشكلة إلى العالم المتخلف الذي نهبت ثرواته واستعبدت شعوبه ، ولا يزال يعاني من الظلم والعدوان والفقر والحرمان .

وقد تبين خطأ مالتوس والقائلين بأن الموارد الغذائية لا تكفي الأعداد المتزايدة من السكان ؛ لأن ما تنتجه الأرض يزيد عما يستهلكه البشر ، ولم تحدث مجاعة في جانب إلا بوجود احتكار وترف وتبذير في جانب آخر .

* * *

(١) المشكلة السكانية ص٢٠٢ ـ ٢١٨ .

# الفصل الثالث

## حقيقة المشكلة السكانية في البلاد المتخلفة

إن عدد السكان متغير تابع لظروف المحيط الاجتماعي الذي يوجدون فيه ، ولا توجد قوانين عامة وأبدية تخضع لها الحركات السكانية في كل مراحل التطور ، بل توجد لكل نظام اجتماعي قوانينه الخاصة التي تحكم التغيرات السكانية فيه . وعدد السكان الذي يعد فائضاً في درجة معينة من التطور قد لا يكون فائضاً في مرحلة أخرى . والنمو السكاني في حد ذاته لا يشكل مشكلة ، بل قد يكون مطلوباً ، وخاصة في الدول التي تعاني من قلة السكان وتحتاج إلى الأيدي العاملة .

### ١ـ المحيط الاجتماعي والنمو السكاني :

إن المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه الإنسان هو الأساس في وجوده وتكاثره ، فلا يمكن تصور تكاثر البشر إلا داخل المحيط الاجتماعي ، ولا يمكن استمرار وجود المحيط الاجتماعي دون تكاثر البشر . ويتوقف تكاثر البشر على عدة عوامل ذات طابع اجتماعي مثل درجة استغلال الإنسان للطبيعة ومدى تطور قوى الإنتاج وطبيعة علاقات الإنتاج السائدة والعادات والتقاليد والقيم .

ولقد شهدت العصور السابقة للبشرية ارتفاعاً في معدل المواليد ومعدلات الوفيات ، كانت زيادة السكان بمعدل يتراوح بين ٣ـ٥٪ سنوياً . وبلغ العدد الإجمالي لسكان العالم منذ عشرة آلاف سنة قبل الميلاد نحو خمسة ملايين ، ثم وصل في الألف الخامس قبل الميلاد إلى نحو ٢٥ـ٣٠ مليوناً .

وتعد الأسرة في المجتمعات الزراعية وحدة إنتاجية واستهلاكية في الوقت نفسه ، والأطفال يعملون فيها مع آبائهم وأمهاتهم في سن مبكرة . وكانت عملية التدريب تتم خلال العمل الإنتاجي وفي إطاره ؛ ولهذا كان الأطفال ثروة منتجة . وكانت النساء جزءاً رئيساً من القوى العاملة ، وكانت المرأة تسهم في العمل المنتج بشكل مباشر ، كما كانت تعنى بشؤون المنزل وتربية الأطفال .

ومن خصائص النمط السكاني في المجتمعات الزراعية ارتفاع معدل الوفيات بسبب انتشار الأمراض والأوبئة وصعوبة مكافحتها ، ونقص الغذاء في سنوات الجدب ، فضلاً على أخطار الحروب والكوارث الطبيعية . ويقابل ذلك ارتفاع معدل المواليد حتى تمكن المحافظة عن بقاء المجتمع واستمراره ، ولتلبية حاجته من القوى العاملة . ومع ذلك فقد كان النمو السكاني في تلك المجتمعات متواضعاً ومتناسباً مع طبيعتها الراكدة .

وأوربا سادها ركود نسبي واضح في أساليب الإنتاج السائدة التي قامت على الزراعة وتربية الماشية حتى القرن الخامس عشر ، حين انبثقت مظاهر أسلوب الإنتاج ، الرأسمالي الذي يتميز بالتقدم الواضح والمستمر في قوى الإنتاج . ولم يعد الهدف من النشاط الاقتصادي إنتاج القيم الاستهلاكية وإشباع الحاجات الشخصية ، بل أصبح تحقيق الربح ،

وتركزت وسائل الإنتاج في أيدي فئة قليلة من الأفراد ، وتحول صغار المنتجين إلى عمال ، وتميز الإنتاج بارتفاع ضخم في التخصص وتقسيم العمل . وأصبحت عملية التدريب والتعليم المهني شرطاً ضرورياً للدخول في العمل الصناعي المنتج ، وأصبحت هذه العملية تستغرق وقتاً طويلاً ، يكون الشباب خلاله مستهلكين وغير منتجين ، فارتفعت تكاليف التربية . وانخفض معدل الوفيات نتيجة التقدم العلمي في مجال الطب وإنشاء المشافي وتوفير المياه النقية وشبكات المجاري والعناية بالنظافة وتطور أساليب الزراعة وارتفاع مستوى الإنتاج وسرعة نقل الفائض الغذائي ؛ فزاد عدد السكان بشكل ملموس[1] .

## ٢ـ حركة النمو السكاني :

كان سكان العالم يتزايدون ببطء شديد حتى القرن الخامس عشر ، وحينئذ ارتفع عدد سكان أوربا كثيراً ، وتضاعف ثلاث مرات خلال الأعوام ١٨٠٠ـ١٩٣٠ ؛ ولكن النمو الاقتصادي كان يسبق في سرعته واتجاهه النمو السكاني ، إذ تضاعف حجم الإنتاج الصناعي في أوربا وأمريكا الشمالية خلال الأعوام ١٨٥٠ـ١٩٥٠ ما بين ثلاثين وأربعين مرة .

وشهدت حركة التغير السكاني في أوربا أربع مراحل :

١ـ المرحلة الأولى تمتد حتى عام ١٧٥٠ ، وتتميز بارتفاع معدل المواليد ومعدل الوفيات ، وكان الاعتماد فيها على الإنتاج الزراعي الذي يقوم على العمل اليدوي ، ويحتاج إلى وفرة الأيدي العاملة . ولكن الأحوال بدأت تتحسن منذ القرن الخامس عشر .

---

(١) المشكلة السكانية : ٢٥٧ ـ ٢٧٥ .

٢ـ وتبدأ المرحلة الثانية بعام ١٧٥٠ حين أصبحت دول أوربا تتحول إلى النظام الرأسمالي ، وأصبحت الصناعة هي المجال الرئيسي للإنتاج والدخل ، وأصبحت تستوعب نسبة كبيرة من القوى العاملة . وفي هذه المرحلة اتجه معدل الوفيات نحو الانخفاض ، وبقي معدل المواليد مرتفعاً ، مما أدى إلى حدوث نمو انفجاري في السكان . ولكن رافق ذلك زيادة الطلب على عنصر العمل ، واتجه أصحاب المصانع وخاصة في النسيج إلى تشغيل الأطفال والنساء لانخفاض أجورهم عن الرجال ؛ فأصبحت العائلات الفقيرة تعد الأطفال مصدر دخل مهم لها .

٣ـ أما المرحلة الثالثة فقد بدأت عام ١٨٨٠ ، وفيها أصبح تعليم الأطفال وتدريبهم وتأهيلهم شرطاً للقيام بالعمل ، وأصبحت كثرة الأطفال عبئاً على الأسرة ، ولم يعد الطفل مصدر دخل للعائلة الفقيرة كما كان من قبل . وفيها أقبلت المرأة على التعليم والعمل ، وتأخر سن الزواج وانتشرت وسائل منع الحمل ، فانخفض معدل المواليد قليلاً مع المحافظة على انخفاض معدل الوفيات . وارتفع عدد سكان الدول المتقدمة حالياً من نحو ٢٥٠ مليون نسمة عام ١٨٠٠ إلى نحو ٧٥٩ مليون عام ١٩٣٠ .

٤ـ وأما المرحلة الرابعة فقد بدأت عام ١٩٣٠ وتميزت باستقرار نسبي واضح في النمو السكاني بعد أن ترسخت العوامل التي أدت إلى انخفاض معدل المواليد ، ولم يعد بالإمكان خفض معدل الوفيات أكثر من قبل .

## ٣ـ خصائص النمو الانفجاري لسكان البلاد المتخلفة :

تشير التقديرات الإحصائية للأمم المتحدة إلى أن سكان البلاد المتخلفة كان يقدر بنحو مليار فرد عام ١٩٠٠ ، وارتفع إلى مليارين عام

١٩٦٠ ، وأربع مليارات عام ١٩٩٠ ، أي إنه تضاعف مرتين في أقل من مئة عام . والسبب في هذا الارتفاع الكبير يرجع إلى السرعة التي انخفض فيها معدل الوفيات ، حيث انخفض إلى النصف خلال ثلاثين عاماً ، بينما استغرق انخفاض الوفيات إلى هذه النسبة في أوربا نحو ستين أو سبعين عاماً . أما معدل المواليد فقد ظل ثابتاً في غالبية الدول المتخلفة منذ عام ١٧٥٠ بنسبة ٤٪ تقريباً .

والفرق بين النمو الانفجاري لسكان أوربا الذي شهدته بين عامي ١٧٥٠ـ١٩٣٠ ، والنمو الانفجاري الذي تشهده البلاد المتخلفة في هذا القرن أن الأول كان نتاجاً للنمو الاقتصادي وسبباً من أسبابه ، أما الثاني فقد تم في ظروف مغايرة ، وحدث نتيجة البحث العلمي والعلاج الصحي المستورد ، مما أدى إلى خفض الوفيات دون أن يحدث معه تقدم اقتصادي واجتماعي ؛ فأصبحت زيادة السكان مشكلة تحتاج إلى حل[١] .

إلا أنه لا بد من تحديد أسباب المشكلة السكانية في البلاد المتخلفة قبل تقديم الحلول المناسبة لها .

* * *

(١) المشكلة السكانية : ٢٧٨ ـ ٣٠٦ .

# الفصل الرابع

## أسباب المشكلة السكانية

هناك أسباب كثيرة أدت إلى وجود هذه المشكلة في البلاد المتخلفة ، ويمكن تقسيمها إلى أسباب خارجية وأسباب داخلية .

والأسباب الخارجية تشمل تأثير الاستعمار ، ورأس المال الأجنبي ، والعلاقات الاقتصادية الخارجية .

والأسباب الداخلية تتعلق بالتشكيلات الاجتماعية السائدة للإنتاج في تلك البلدان .

وإليك بيان هذه الأسباب :

### أولاً ـ الأسباب الخارجية للمشكلة السكانية :

#### أ ) تأثير الاستعمار ورأس المال الأجنبي :

إن ظهور الاختلال بين النمو السكاني المرتفع ودرجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي في الدول المتخلفة هو نتيجة للاستعمار ونشاط رؤوس الأموال الأجنبية داخل هذه الدول ، وللاستغلال والسيطرة والتبعية التي لا زالت تعاني منها . إذ كان يوجد فيها تناسب بين درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والنمو السكاني ، ولم يكن للمشكلة

السكانية فيها وجود . وحين وفدت إليها رؤوس الأموال الأوربية ، ونمط الإنتاج الرأسمالي بحثاً عن الأرباح والمواد الخام والغذائية وعنصر العمل الرخيص ظهرت المشكلة السكانية[1] .

**١ـ دور الاستعمار ورأس المال الأجنبي في ظهور التخلف الاقتصادي :**

وقبل ظهور النظام الرأسمالي لم تكن ثمة فروق كبيرة بين المجتمعات الأوربية وغيرها ، بل كان نصيب المجتمعات غير الأوربية في الدخل العالمي أكبر من نصيب البلاد التي تؤلف اليوم قطاع العالم المتقدم ، فكان ٦٥٪ عام ١٨٠٠ ، وكانت بعض الدول غير الأوربية على درجة عالية نسبياً من التقدم الاقتصادي إذا قورنت بدول أوربا حينئذ . وخلال القرن العاشر حتى الخامس عشر كانت دول شمال وغرب أوربا أقل تطوراً من الناحية الاقتصادية من المدن الإيطالية ، وكانت هذه أقل تطوراً من دول الشرق الأدنى والأوسط .

وقد شهدت مصر في عهد محمد علي نهضة اقتصادية قامت على عدد من المشروعات الزراعية والصناعية ، مثل صناعة الغزل والنسيج والملابس والزجاج والجلود والورق والطباعة والملح والسكر والسفن ، فأصبحت في أربعينات القرن التاسع عشر دولة متقدمة في اقتصادها الزراعي والصناعي ، وكانت حينئذ تتفوق على كثير من دول أوربا . وكان بعض هذه الدول يصدر الحبوب والمواد الغذائية والمواد الخام والمصنوعات المختلفة إلى دول غرب أوربا ، واستمر تصدير الحبوب والمواد الغذائية إلى أوربا حتى الحرب العالمية الثانية .

ولكن مع ظهور المرحلة الرأسمالية التجارية التي امتدت من القرن

---

(١) المشكلة السكانية : ٣٠٨ـ٣١٠ .

الرابع عشر إلى السابع عشر تراكم رأس المال في يد عدد لا بأس به من التجار والوسطاء في بعض دول أوربا ، ومع التقدم الذي حدث في حركة الكشوف الجغرافية وفي وسائل المواصلات البحرية وقعت الدول المتخلفة فريسة لنهب وسيطرة رأس المال التجاري الأوربي . وتعرضت دول آسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية لنهب ما فيها من الذهب والفضة وسرقة كنوزها ، وتحولت إفريقية إلى ساحة لقنص العبيد وسوقهم للعمل في العالم الجديد ؛ فخسرت هذه الدول جانباً مهماً من مواردها المادية والبشرية ، وانساب فائضها الاقتصادي إلى العواصم الاستعمارية ليتحول فيما بعد إلى رأسمال مجسد في كثير من المشروعات الصناعية .

وحين قامت الرأسمالية الصناعية ، ودخلت مرحلة الاحتكار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، انطلقت تبحث عن أسواق خارجية لتصريف الإنتاج ، وعن مجالات لاستثمار رؤوس الأموال حتى تدر ربحاً أكثر ، فاتجهت نحو بلدان آسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية ، وتم تحويل الجزء الأكبر منها إلى مستعمرات ، وأدى ذلك إلى استغلال وحشي لشعوبها ونهب لثرواتها .

وأدى نشاط رأس المال الأجنبي في هذه الدول إلى تحطيم الاقتصاد المعيشي الذي يقوم على الإنتاج بهدف تلبية الاستهلاك الذاتي للمنتجين ، وتحول إلى الإنتاج السلعي النقدي الذي يهدف إلى إنتاج ما يعرض في السوق ؛ وأصبح إنتاجاً مشوهاً يركز على سلعة أو سلعتين للتصدير إلى المراكز الرأسمالية . وأدى ذلك إلى دمار الزراعة التقليدية القائمة على الاستهلاك الذاتي ، وإهمال الإنتاج المحلي للأطعمة والمواد الغذائية ، وأصبح عدد كبير من هذه الدول يستورد حاجته منها . وأدى ذلك إلى استفحال العجز بموازين المدفوعات ، وتزايد ديونها الخارجية وتبعيتها الغذائية للخارج . كما أدى إلى تدمير المنتجات الصناعية التي كانت

تنتجها الحرف اليدوية والصناعات الصغيرة بسبب المنافسة غير المتكافئة للواردات الصناعية . وشكل العمال والصناع العاطلون بالإضافة إلى الفلاحين الذين تركوا الزراعة المصدر الرئيس لقوة العمل اللازمة للإنتاج في المزارع الرأسمالية الواسعة أو في المناجم التي يملكها أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية ، وأدى إلى انخفاض مستوى الأجر إلى أدنى حد ممكن ؛ فعاد بعضهم إلى القطاع التقليدي الزراعي ، وسبب تفاقم البطالة في الريف ، وفضل بعضهم الآخر البقاء في المدن ليعمل في قطاع الخدمات غير المنتج ، وسبب ظاهرة نمو المدن وتضخم السكان فيها . كما أن السياسة الاستعمارية عملت على محاربة التصنيع حتى تفرض سيطرتها على أسواق البلاد الخاضعة لها .

ونتيجة لذلك انحصر النشاط الاستثماري للفئات الثرية في مجال المضاربات العقارية وفي مجال الخدمات ، ولم تعمل على تنمية ثرواتها بشكل ينفع الناس ويوفر حاجاتهم الأساسية .

وهكذا يبدو أن التخلف الذي تعاني منه كثير من دول آسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية ، والذي يشكل القطب الرئيس في ظهور وتطور المشكلة السكانية فيها إنما نشأ بفعل الاستعمار والنشاط المحموم لرأس المال الأجنبي الذي تمخض عنه تشويه بنيان الإنتاج القومي ، بإجبار تلك الدول على التخصص في إنتاج المواد الأولية وتحطيم الاقتصاد الذاتي ودمجه في السوق الرأسمالي العالمي .

ونتيجة ذلك حرمان هذه الدول من مواردها اللازمة للتراكم والتنمية ، وفقدان السيطرة على ثرواتها الطبيعية بعد أن أصبحت في حالة تبعية كاملة .

ولهذا ظهرت المشكلة السكانية ، ولم تعد أي زيادة محسوسة في

أعداد السكان تجد ما يقابلها من زيادة في الدخل وفرص العمل والمواد الغذائية والخدمات العامة[1] .

**٢ـ دور الاستعمار ورأس المال الأجنبي في زيادة معدل النمو السكاني :**

لقد جلب الأوربيون إلى البلدان المتخلفة بعض الأمراض الفتاكة مثل الملاريا والسل والجدري والأمراض الجنسية ، حين اختلطوا بأهلها في مرحلة الرأسمالية التجارية ؛ مما أدى إلى ارتفاع معدل الوفيات . ثم انخفض هذا المعدل قليلاً بإقامة بعض المشروعات الأساسية مثل خطوط السكك الحديدية والطرق والموانىء ومشروعات الماء والكهرباء ، واستخدام عدد كبير من العمال المحليين فيها ، بالإضافة إلى توفر فرص العمل في المناجم والمزارع المملوكة لرأس المال الأجنبي ؛ فارتفع مستوى الدخل وتحسن مستوى الصحة .

وانخفض معدل الوفيات بشكل ملموس في أعقاب الحرب العالمية الثانية نتيجة لحصول معظم تلك البلدان على استقلالها وتحسن أحوالها ، وللتقدم الطبي الهائل الذي حدث في مجال مكافحة الأمراض المعدية ؛ إذ اكتشفت المضادات الحيوية ، وظهر كثير من الأدوية الناجعة في معالجة الأمراض الخطيرة المنتشرة فيها ، وتطور الطب الوقائي ، واستخدمت الأمصال المضادة للأمراض ( التطعيم ) ، وصنعت المبيدات الحشرية ؛ فقل عدد المصابين بالأمراض التي تنقلها الحشرات مثل الملاريا . واهتم بعض المستثمرين والتجار والمهنيين الأجانب بمعالجة هذه الأمراض واستخدام أحدث منجزات الطب في علاجها لقيامهم بالعمل في تلك البلدان في كثير من المجالات ، وخاصة في مشروعات

---

(١) المشكلة السكانية ٣١٠ـ٣٢٧ .

إنتاج وتصدير المواد الخام ، ولحاجتهم إلى الأيدي العاملة المحلية .

ولكن لم يستفد من ثمار التقدم العلمي والطبي إلا بعض القطاعات الاجتماعية ، وخاصة التي يعمل فيها رأس المال الأجنبي ويوجد فيها الأجانب . وهناك فئات من السكان لا زالت تعاني من سوء التغذية ، ولا زالت محرومة من مياه الشرب النقية والمساكن الملائمة والرعاية الصحية ؛ مما يجعل أبناءها عرضة للإصابة بالأمراض والتعرض للوفاة أكثر من غيرهم .

ومع ذلك فهناك انخفاض ملحوظ وسريع طرأ على معدل الوفيات في غالبية الدول المتخلفة ، بينما ظل معدل المواليد مرتفعاً فيها . ودخلت الدول المتخلفة مرحلة النمو السكاني وهي تفقد الأسس والأطر الاقتصادية الاجتماعية التي تمكنها من استيعاب هذا النمو ؛ فظهرت المشكلة السكانية بكل أبعادها .

وهكذا نجد أن المشكلة السكانية في البلدان المتخلفة نتيجة لعمليات نهب وسلب فائضها الاقتصادي ، وما تطلبه ذلك من خفض معدل الوفيات ، وتجميد نموها وفرض نوع من الركود المستمر على اقتصادها[1] .

**ب ـ تأثير العلاقات الاقتصادية الخارجية على المشكلة السكانية :**

كان موقع البلاد المتخلفة في الاقتصاد العالمي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ضعيفاً وتابعاً ، بعد أن نجحت الرأسمالية في تحويل تلك البلاد إلى مصادر للمواد الخام الرخيصة وإلى مجالات للأرباح المرتفعة وأسواق واسعة لتصريف المنتجات . وبحصول هذه البلاد على

---

(١) المشكلة السكانية ٣٢٧ـ٣٣٤ .

استقلالها بدأ عدد منها بعمليات التصنيع ووضع وتنفيذ خطط طموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وقطعت خطوات مهمة في مجال التحرر الاقتصادي بتأميم المشروعات الأجنبية والسيطرة على الموارد الطبيعية واستخدام الفوائض الاقتصادية التي كانت تنزح للخارج في تمويل التنمية ومواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ؛ فظهرت أشكال جديدة لاستغلال ونهب الفائض الاقتصادي ، وهي ما ينطوي عليه مصطلح « الاستعمار الجديد » . وهذه أهم مشاكل نزح ونزف الفائض الاقتصادي من العالم المتخلف :

**١ـ الخسائر الناجمة عن الأرباح المحولة للخارج :**

تحول مشروعات رأس المال الأجنبي القائمة في الدول المتخلفة إلى الخارج أرباحاً ضخمة ، وهي ترتفع باستمرار ، إذ بلغت أرباح الشركات الأجنبية العاملة في الدول المتخلفة والتي حولتها إلى البلاد التابعة لها خلال الأعوام ١٩٦٠ـ١٩٧٠ نحو ٥١,٩ مليار دولار ، أي بمتوسط سنوي قدره : ٥,٢ مليار . وارتفع الربح عام ١٩٨٠ إلى ١٣ مليار دولار .

وسبب هذا النمو الهائل لحجم الأرباح هو : قوانين الانفتاح الاقتصادي التي أصدرتها دول كثيرة متخلفة ، والتي منحت مشروعات رأس المال الأجنبي مزايا كثيرة وإعفاءات ضريبية وجمركية . ثم توسيع مجال الاستثمارات الخاصة والأجنبية وتنوعها في هذه البلاد ، لتشمل بعض الصناعات والمصارف والمشروعات الخدمية . وزيادة الحجم المطلق لصادرات رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلى البلاد المتخلفة . وأصبح من الثابت أن معدل الربح الذي تجنيه الاحتكارات الأجنبية التي تعمل في الدول المتخلفة يبلغ ضعف مستواه في بلادها الأصلية .

٢ـ الخسائر الناجمة عن مدفوعات خدمة الديون :

لقد تضاعفت الديون الخارجية المستحقة على البلاد المتخلفة أضعافاً كثيرة ، فكانت ٦٣,٥ مليار دولار عام ١٩٧٠ ، وبلغت ٧٣٠ مليار عام ١٩٨٣ ، وبالتالي تضاعفت الأقساط والفوائد المترتبة عليها ، فكانت ٧,٣ مليار دولار عام ١٩٧٢ ، وبلغت ١٣٠ مليار عام ١٩٨٣ . وأدى إلى هذا الارتفاع الأزمة الحادة التي واجهتها هذه الدول في سيولتها النقدية الخارجية ، بسبب نقص الطلب العالمي على صادراتها من المواد الأولية ، نتيجة للركود الاقتصادي وركود حركة التجارة الدولية في حقبة السبعينات ، وارتفاع أسعار وارداتها من السلع الضرورية نتيجة لموجة التضخم العالمي ، وارتفاع أسعار النفط .

وكان من واجب الدول المتخلفة تعبئة الفائض الاقتصادي فيها ، بزيادة الموارد المحلية وترشيد استخدام موارد النقد الأجنبي وتقليل الاعتماد على العالم الخارجي ؛ إلا أنه زاد اعتمادها على الاقتراض الخارجي لمجابهة العجز في موازين الحسابات الجارية . وكانت ظروف الأسواق النقدية في الاقتصاد الرأسمالي تسمح لها بالتوسع في إقراض هذه الدول ، فاستدانت مبالغ ضخمة تعجز عن قضائها ، حتى أصبحت صادرات بعضها كالبرازيل والأرجنتين والمكسيك لا تكفي لدفع أعباء الديون . وأدى هذا إلى نقص المواد الغذائية والضرورية المستوردة وارتفاع أسعارها ، وتدهور مستوى المعيشة وتزايد التضخم وتعطل الطاقات الإنتاجية وزيادة البطالة المقنعة والسافرة . وأصبحت هذه الدول عاجزة عن تكوين المدخرات وتراكم رأس المال ، بل أصبحت تخصص جانباً كبيراً من قروضها الخارجية الجديدة لخدمة ديونها القديمة المتراكمة ، وعجزت عن مواجهة أعباء النمو وتحديات التخلف .

### ٣ـ الخسائر الناجمة عن هجرة العقول والكفاءات للخارج :

إن كثيراً من الأطباء والمهندسين والعلماء والمحاسبين وأساتذة الجامعات ورجال الإدارة العليا والعمال المهرة والفنيين لا تستطيع البلاد المتخلفة أن تستفيد من قدراتهم وتوفر لهم مستوى المعيشة اللائق بهم ؛ فأصبحوا يهاجرون ليعملوا في الخارج ، حتى بلغ عدد المهاجرين من العمال المهرة والفنيين والخبراء إلى الدول الرأسمالية عام ١٩٨٠ نحو سبعة ملايين ونصف .

وينتج هؤلاء فائضاً سنوياً مقداره : ٦٠ـ٦٥ مليار دولار . وتشير تقديرات منظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة إلى أن الدول الرأسمالية تكسب من كل كفاءة مهاجرة نحو ٩٩٠ـ١٥٦٠ دولار في السنة . ولا تقتصر خسارة البلاد المتخلفة على هذه الأموال ، بل تشمل الكلفة الاقتصادية التي تحملها المجتمع في إعداد هؤلاء المهاجرين . بالإضافة إلى ما تسببه هجرتهم من نقص في القوى العاملة المتخصصة وانخفاض في مستوى الإنتاج .

### ٤ـ الخسائر الناتجة عن مشتريات الأسلحة ونفقات الدفاع :

يعد الإنفاق العسكري المتزايد في البلاد المتخلفة أحد العوامل المهمة التي تخفض من حجم الفائض الاقتصادي المتاح لتنميتها ، وله علاقة وثيقة بتفاقم المشكلة السكانية . وقد ارتفع نصيب البلدان المتخلفة من الإنفاق العسكري العالمي من ٣,٦٪ عام ٥٠ـ١٩٥٣ إلى ١٦٪ عام ٧٨ـ١٩٨١ . وتعادل النفقات العسكرية في معظم هذه البلاد أو تفوق مجموع استثماراتها القومية ، كما تزيد عما تنفقه الحكومات على بنود

الإنفاق العام المتعلقة بالخدمات العامة وإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين كالتعليم والصحة والمرافق العامة . وبالإضافة إلى هذا فإن القطاع العسكري في هذه الدول يضم أفضل العقول والكوادر الفنية والعلمية التي كان بالإمكان أن تعمل لتنمية البلاد .

ثم إن جانباً كبيراً من مصروفات الدفاع يكون بالعملة الأجنبية ، وتمول الواردات الحربية من خلال القروض الخارجية ، فيزداد عبءُ الدين الخارجي .

**٥ـ الخسائر الناجمة عن تدهور شروط التبادل الدولي :**

المقصود بهذه الشروط العلاقة النسبية بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات . وقد عانت البلاد المتخلفة من تدهور شروط تبادل منتجاتها من المواد الأولية بالمواد المستوردة ، وأصبحت مضطرة لتصدير كميات أكبر لكي تحصل على المقدار نفسه من الواردات . وأصبح من المتعذر عليها مواجهة أعباء وارداتها الضرورية ودفع أعباء ديونها الخارجية .

ولا يخفى أن السعر الذي تحصل عليه البلاد المصدرة للمواد الخام لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من السعر الذي تباع به تلك المواد للمستهلك في البلاد الرأسمالية . وهناك في جميع الأحوال ربح لا يقل عن ٣٠٪ تحصل عليه الشركات التي تستورد المواد الأولية من البلاد المتخلفة وتبيعها للمستهلكين . وتقدر الخسارة التي تحيق بالبلاد المتخلفة من جراء ذلك بآلاف الملايين من الدولارات كل عام . وكان من الممكن أن تشكل تلك الأموال قوة كبيرة لدفع عجلة التنمية والتطور فيها .

وهناك نماذج أخرى لفقدان الفائض الاقتصادي للدول المتخلفة مثل : تهريب الأموال للخارج ، والاستيراد الترفي للسلع الكمالية . وكان من الممكن أن تشكل تلك الفوائض الضائعة رصيداً ضخماً لدفع

عجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي فيها ، باستخدامها لإيجاد فرص للتوظف ورفع مستوى السكان[1] .

## ثانياً ـ الأسباب الداخلية للمشكلة السكانية[2] :

( التشكيلات الاجتماعية للإنتاج وعلاقتها بالمشكلة السكانية ) :

تتعدد أنماط الإنتاج في البلاد المتخلفة ، وتتفاوت قدرة كل نمط منها على استيعاب عدد معين من السكان ، ويحتاج إلى دراسة خاصة به . وهذه أهم الأنماط السائدة فيها :

### ١ ـ المشكلة السكانية في نمط إنتاج القرى المشتركة :

ساد هذا النمط في القارة الإفريقية حتى عهد قريب ، ويتمثل في ملكية السكان المشتركة للأراضي الزراعية والرعوية في المنطقة التي يعيشون فيها . وطرائق الإنتاج فيه بدائية ، وإذا وجد فيه فائض إنتاجي فإنه يدخر للسنوات العجاف ، وقد يبقى هذا الفائض مخزوناً حتى ظهور الإنتاج الجديد ، فيبدد في الاحتفالات والأفراح والأعياد ، ولا يستخدم في تنمية قوى الإنتاج ؛ وبالتالي فإن هذا النمط لا يستوعب أي زيادة في السكان دون انخفاض مستوى معيشتهم .

وقد أدى هجوم نمط الإنتاج الرأسمالي الأجنبي على هذا النمط إلى نقص الغذاء والتخلف ؛ ففي السودان مثلاً كانت غالبية الأراضي الزراعية في منطقة السافانا تعد ملكيتها جماعية ، وكان السكان ينتجون كفايتهم ،

---

(١) المشكلة السكانية ٤٠٥ـ٤٢٦ .

(٢) نشر هذا البحث في مجلة نهج الإسلام عدد ٥٩ في رمضان ١٤٠٥هـ . ص١٣٨ـ١٤٤ .

وينتجون فائضاً يحصلون به على السلع التي يحتاجون إليها بالمقايضة ، ويتيح لقليل منهم أن يسافروا لطلب العلم .

وحين أرادت بريطانيا الحصول على القطن الجيد بكميات كبيرة وأسعار زهيدة أنشأت ما سمي بمشروع الجزيرة في السودان ، وخصصت له مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية الخصبة ، وحين امتنع السكان عن العمل فيه لجأت الإدارة الاستعمارية إلى فرض الضرائب على المواشي وغيرها ، فاضطر كثير منهم إلى العمل مقابل أجر بخس حتى يتمكنوا من دفع الضريبة وشراء حاجياتهم . كما لجأت الإدارة إلى مختلف الأساليب لحفز الهجرة وجلب العمال من غرب ووسط إفريقية ؛ فزاد عدد السكان في تلك المنطقة ، وأصبح للأراضي أسواق ذات عرض وطلب .

وهكذا أدى مشروع الجزيرة في السودان إلى تدمير الاقتصاد المعيشي لمنطقة السافانا ، وإلى حدوث زيادة في عدد السكان المهاجرين إليها[1] .

**٢ـ المشكلة السكانية في نمط الإنتاج شبه الإقطاعي :**

يسود هذا النمط حالياً في الجزء الأعم من الدول المتخلفة في آسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية بدرجات متفاوتة ، ويتميز بتركيز ملكية الأراضي الزراعية في أيدي قليل من الملاك ، أما غالبية الفلاحين فلا يملكون غير قوة العمل ، وقد يملكون مساحات صغيرة من الأرض . وهم يستأجرون الأرض التي يعملون فيها ، وينتجون ما يسد حاجاتهم . ومستوى الإنتاج فيه ضعيف ، ويتعرض الفلاحون المنتجون فيه لاستغلال صاحب الأرض والمرابين والتجار ، وقد تفرض عليهم الدولة ضرائب

---

(١) المشكلة السكانية : ٣٣٥ـ٣٤٤ .

ورسوماً كبيرة ؛ فلا يكون فيه إمكانية ذاتية للنمو .

وقد تأثر هذا النمط أيضاً بالزحف الذي قام به اقتصاد التصدير ، فأصبحت الأراضي لا تنتج حاجات الفلاحين والملاك ، وإنما تنتج المحاصيل التي تخصص للتصدير . واضطر آلاف المزارعين إلى زراعة تلك المحاصيل لكي يتمكنوا من دفع الضرائب والرسوم المرتفعة التي فرضت عليهم . وقد سيطر الأجانب على عملية التسويق ، وتمكنوا من نهب جزء عظيم من الفائض الاقتصادي الزراعي ؛ مثال ذلك أنه في عام ١٩٥٤ باع منتجو الكاكاو في غانا الطن منه بسعر ١٣٤ جنيه استرليني ، بينما كان السعر العالمي له ٤٩٦ جنيه استرليني . وبذلك حرم الفلاحون من الثمار الحقيقية لإنتاجهم ، ولم يعودوا يجدون قوتهم الأساسي .

وأول شرط لنمو فائض اقتصادي في هذا النمط أن يكون الريع المترتب على الأراضي بشكل نقد أو جزء من الإنتاج ، وليس بشكل عمل إجباري يقوم به الفلاحون لصالح المالك من دون أجر . وثاني شرط أن تكون مدفوعات الريع والفائدة في حدود معينة لا تتجاوزها . ولكي يستطيع هذا النمط تحمل النمو السكاني يجب ألا يبدد الفائض الاقتصادي في شكل استهلاك ترفي أو إنفاق غير منتج كشراء الذهب والمجوهرات وبناء القصور وشراء السيارات وأثاث المنزل ، وإنما يجب أن يستخدم في تطوير الزراعة وغيرها من القطاعات الاقتصادية . فإذا ما كان هنالك فائض في الناتج الزراعي بنسبة تتفق مع زيادة السكان ، ووجه هذا الفائض لتحسين أحوال التربة واستصلاح الأراضي والري والصرف وبناء الخزانات والسدود وشراء المعدات والآلات الزراعية واستخدام الأسمدة ومكافحة الآفات والأوبئة ، فإن الناتج الزراعي ينمو باستمرار بما يكفي لإطعام المواليد الجدد .

وإذا ما أردنا رفع متوسط دخل الفرد فعلينا أن نعمل على زيادة معدل نمو الناتج الزراعي الصافي بنسبة أكبر من التزايد السكاني ، أو تخفيض معدل النمو السكاني مع بقاء معدل نمو الناتج الزراعي على حاله ، ولكن محاولة العمل على تخفيض معدل نمو السكان مشكوك في جدواها ، وخاصة في الأجل القصير والمتوسط ؛ لأن خفض معدل المواليد لا تظهر آثاره إلا بعد انقضاء حياة جيل من البشر ، ويخضع هذا المعدل لعوامل ومؤشرات لا تتغير بسهولة في وقت قصير . أما زيادة معدل نمو الناتج الزراعي فممكنة التحقيق بزيادة معدل الاستثمار أو زيادة مستوى الإنتاجية ، وإنتاج فائض زراعي يزيد باستمرار عن حد الاستهلاك الضروري للسكان المتزايدين .

وهكذا يتضح أن نمط الإنتاج شبه الإقطاعي لا يستطيع أن يستوعب إلا عدداً محدوداً من السكان ، ويتزايد الطلب على الأرض فيه بزيادة عدد السكان ، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع إيجاراتها ، ولا يبقى حافز لدى أصحابها إلى توسيع مساحة الأراضي الزراعية ؛ لأن أجورها ترتفع كلما ضاقت مساحتها .

والخلاصة أن العلاقات الاجتماعية في ظل هذا النمط الذي تحتكر فيه القلة ملكية الأراضي الزراعية ، تصبح أساساً لظاهرة فائض السكان واستمرارها ، بسبب تعويق تطور قوى إنتاج الأراضي الزراعية ، وتعويق وإبطاء مشروعات التوسع الزراعي الأفقي ، وسوء توزيع الدخل ، وتبديد الفائض الاقتصادي في الاستهلاك[1] .

---

(١) المشكلة السكانية ٣٤٤ـ٣٨٣ .

## الإصلاح الزراعي وفائض السكان :

لقد قامت حكومات بعض البلاد في الدول النامية بتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي التي استهدفت القضاء على الملكيات الكبيرة ، وتوزيع الأراضي الزراعية على صغار الفلاحين والعمال الزراعيين . وأدّى ذلك إلى تحرير الأرض من وضعها الاحتكاري ، وتخفيض الضغط السكاني المفتعل عليها ؛ ووجد عدد كبير من السكان الفرصة للعمل والكسب بالزراعة ، وتحسنت أحوال الملاك الصغار الجدد بعد أن بقي بأيديهم جزء كبير من الفائض الزراعي الذي كان يدفع للمالك ، وارتفع مستوى معيشتهم ، وقلت الهجرة من القرى إلى المدن .

وكان من الواجب أن يستكمل الإصلاح الزراعي بسلسلة من الإجراءات ، مثل التحول إلى قطاع الإنتاج الكبير ، وتوفير مصادر التمويل ، والقضاء على استغلال المرابين والتجار للفلاحين . ولكن غالبية الدول التي طبقت الإصلاح الزراعي وقفت به في بداية الطريق ، وأهملت الإجراءات الإضافية المكملة له ؛ فأدى ذلك إلى جمود الإنتاج الزراعي وتدهوره مدة فترة قصيرة . ومن أسباب ذلك تفتت مساحة الأراضي وبعثرة وسائل الإنتاج وتخلفها ؛ فظهر الفائض السكاني في الريف مرة أخرى ، مع ما جره من ضغط على الأرض والمواد الغذائية وفرص العمل ، واتساع الهوة بين الريف والمدينة ، والهجرة إليها .

ولذلك لم يستطع القطاع الزراعي الوفاء بالمتطلبات الملقاة على عاتقه في معركة التنمية ، مثل توفير الغذاء والمواد الخام للصناعة وفائض للتصدير . ولجأت بعض الدول إلى اعتصار الفائض الاقتصادي الزراعي عقب تطبيق الإصلاح الزراعي من خلال سياسات الأسعار والضرائب .

وكان التركيز على توفير الغذاء الرخيص لسكان المدن للإبقاء على الأجور الصناعية منخفضة ، ولضمان أرباح صناعية مرتفعة ، ولجذب المستثمرين من الأجانب والمواطنين .

وزاد الطلب على السلع الزراعية لارتفاع معدل النمو السكاني وزيادة الدخول النقدية والهجرة إلى المدن ، فارتفعت أسعارها ، واضطرت البلاد إلى الاستيراد المتزايد منها لسد حاجتها الغذائية ، ونجم عن ذلك ضغط شديد على موازين مدفوعاتها[1] .

**الثورة الخضراء وعلاقتها بفائض السكان في الريف :**

يقصد بهذه الثورة الاعتماد على البذور المحسنة عالية الإنتاجية ، واستعمال الآلات على نطاق واسع ، واستخدام وسائل الري الحديثة والأسمدة الجيدة والمبيدات الحشرية ، وتحويل الزراعة إلى نمط رأسمالي شديد الصلة بالأسواق ؛ مما يؤدي إلى الحصول على الأرباح المرتفعة .

وقد جرى الترويج لهذه الثورة بحجة أنها الكفيلة بزيادة الإنتاج ، وأنها العلاج السحري لمشكلات القطاع الزراعي ، وتخفيف أو حل المشكلة السكانية . وساندت مؤسسات الإقراض الدولية هذه المزاعم وأصبحت أكثر سخاء في تقديم القروض للدول التي تطبق مبادىء هذه الثورة .

ولكن الدول التي انساقت وراء هذه الدعاية لم تجد أي حل جذري للمشكلة الزراعية ، بل تحولت المشكلة فيها من اقتصادية اجتماعية إلى

---

(١) المشكلة السكانية : ٣٤٤ـ٣٨٣ .

فنية هدفها جعل البذور لا البشر أكثر إنتاجية . وهي تحتاج إلى إنفاق استثماري ضخم لا يقدر عليه إلا قلة من الأغنياء ، وهي منحازة للمزارعين الكبار ، وتهمل الصغار الذين لا يستطيعون شراء البذور المحسنة والمعدات المتقدمة والأسمدة والمبيدات . ثم إنها لا تهتم بمشكلة فائض السكان الزراعيين الذين تعطلوا عن العمل بسبب استعمال الآلات ، مما يؤدي إلى هجرتهم إلى المدن .

وقد أدت الثورة الخضراء إلى تعميق التفاوت الاجتماعي في الريف ؛ لأن الأغنياء هم الذين استطاعوا شراء مستلزماتها ، واستفادوا من المساعدات الحكومية التي قدمت لهذا الغرض ، وأصبحوا يجنون أرباحاً إضافية باحتكار توزيع الأسمدة والمبيدات والآلات اللازمة . وأدت إلى زيادة قيمة الإيجارات الزراعية ، ودخلت فئات اجتماعية من غير المزارعين في حلبة الإنتاج ، مثل مقرضي النقود والتجار والضباط العسكريين والشركات الأجنبية ، فارتفعت قيمة الأرض . واضطر كثير من الفلاحين وصغار الملاك إلى ترك الأرض أو بيعها ، وقام عدد كبير من الملاك بطرد المستأجرين وزراعة أراضيهم بأنفسهم ، وتم الاستغناء عن كثير من العمال الزراعيين بسبب استعمال الآلات ، فتفاقمت مشكلة فائض السكان في الريف[1] .

### ٣ـ المشكلة السكانية في نمط الإنتاج السلعي الصغير :

يتكون هذا النمط من مجموعة من الحرف اليدوية والورش الصناعية الصغيرة ، ومحلات الخدمات والإنتاج السلعي الصغير في الريف . ولا زال هذا النمط في كثير من بلاد آسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية . وهو

---

(١) المشكلة السكانية : ٣٤٤ـ٣٨٣ .

يلبي حاجات استهلاكية لقطاع عريض من السكان في الريف والحضر .

والخاصة المميزة لهذا النمط هي أن القائمين بالعمل الإنتاجي فيه يملكون أدوات الإنتاج ، وإذا وجد فيه عمال مستأجرون فهم غالباً أقرباء أو أصدقاء لأرباب العمل . وكثيراً ما يعمل الأطفال في هذا المجال ، لأن العمل فيه لا يحتاج إلا لتدريب قليل . كما أن انخفاض دخل الأسرة ذات الحجم الكبير يجعلها تفضل عمل الأطفال على تعليمهم في المدارس .

ويغلب على هذا النمط تخلف وبدائية القوى الإنتاجية ، وتواجهه مشكلات عديدة في مجال نموه وتوسعه ، من أهمها ضعف قدرته على القيام بالتراكم الذي ينقله إلى مستوى أعلى في أنماط الإنتاج ؛ فهو لا ينتج فائضاً استهلاكياً عن الحاجة للاستهلاك ، وإذا تيسر له ذلك فإنه يكتنز أو يتسرب إلى مجالات غير إنتاجية .

وقد تعرض هذا النمط الإنتاجي لمنافسة السلع المستوردة ، والتحول في أذواق المستهلكين من السكان نحو أنواع حديثة من المنتجات ، بالإضافة إلى المشكلات التموينية والتسويقية التي يعاني منها المشتغلون فيه . ولهذا فهناك حدود معينة لقدرة هذا النمط على تحمل النمو السكاني[1] .

**٤ـ نمط الإنتاج الذي تسيطر عليه رؤوس الأموال الخارجية :**

سيطر هذا النمط على كثير من المفاتيح الأساسية في الاقتصاديات المتخلفة ( في الزراعة والمناجم والصناعة وقطاع الخدمات . . ) . وكان مجرد جزء مكمل للبنيان الإنتاجي في المراكز المتقدمة خارج

---

(١) المشكلة السكانية ٣٨٤ـ٣٩٢ .

البلاد . وأدى إلى تشويه الهياكل الإنتاجية للدول المتخلفة ونزح الفائض الاقتصادي منها . ولهذا قامت حكومات كثيرة بتأميم المشروعات الأجنبية أو المشاركة في ملكيتها وتعديل نظام محاسبتها ، فاضمحل انسياب الاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى هذه البلاد في الخمسينات والستينات من هذا القرن .

بيد أنه مع حصار عملية التنمية في البلاد المتخلفة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، وتأثرها الشديد بالأزمة الاقتصادية العالمية منذ السبعينات التي أدت إلى تزايد الضغوط الداخلية ( تدهور مستوى المعيشة والغلاء وزيادة البطالة ، وتدهور معدلات النمو الاقتصادي ) والخارجية ( زيادة العجز في موازين المدفوعات وتفاقم مشكلة الديون الخارجية ، واستنزاف الاحتياطات النقدية ) تبنى عدد من الدول سياسة الباب المفتوح ، ورحب بهذه الاستثمارات مرة أخرى ، وأعطاها الكثير من المزايا والضمانات ، فتدفقت إليها الاستثمارات الأجنبية بشكل شركات دولية النشاط . وتعتمد الطريقة الجديدة لهذه الاستثمارات على الملكية المشتركة مع القطاع الخاص أو العام في البلاد المتخلفة ، وهذه المشاركة تضمن إقامة علاقات مالية واقتصادية متينة مع الحكومات وبعض القطاعات والقوى الإنتاجية ، تبعدها عن المخاطر المحتملة للتأميم أو المصادرة أو فرض الحراسة ، وتضمن لها السيطرة على أسواق البلاد .

ولهذا النمط الإنتاجي نشاط ملحوظ في دول أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا . وقد دأبت الشركات متعددة الجنسية على اختيار الفنون الإنتاجية التي تمكنها من مضاعفة الربح ، وتلك الفنون التي ترتفع فيها نسبة رأس المال الثابت إلى العمل ، وتعتمد على عمالة تحتاج إلى خبرة وتدريب ومؤهلات ، وغالباً ما تستورد من الخارج . أما الحالات التي

يعتمد فيها الإنتاج على العمل اليدوي العادي كما في الشركات المشتغلة بالقطاع الزراعي ، فإنها تعتمد على العمالة المؤقتة . وقد تلجأ هذه الشركات إلى سياسة التشغيل الإضافي لعمالها بدلاً من استخدام عمال جدد . والنتيجة هي أن هذه الشركات لا تعمل على تشغيل الأيدي العاملة بما يتناسب مع زيادة السكان ، بل تسبب تجميع العمال حول مشروعاتها بانتظار الحصول على العمل ، في أسوأ الظروف والأوضاع .

أما الفائض الاقتصادي الكبير الذي تحصل عليه هذه الشركات فإن معظمه يرجع إلى أصحاب رأس المال الأجنبي ، ويعاد تحويله بالكامل إلى الخارج . وأما القسم الضئيل الذي يتبقى للحكومة فإن معظمه يخصص لبنود الإنفاق الجاري بالموازنة العامة للدولة ، وتكون قدرته على إيجاد فرص التوظف للسكان محدودة .

ولهذا فإن هذا النمط يزيد في تفاقم المشكلة السكانية وتدهور أوضاع البلاد المتخلفة[1] .

**٥ـ القطاع الحكومي والمشكلة السكانية :**

كان القطاع الحكومي في البلاد المتخلفة إبان مدة الاستعمار ضعيفاً ، بدليل أن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي تراوحت بين ٥ـ١٠٪ وكان متوسط نصيب الفرد من هذا الإنفاق قليلاً . أما المجالات التي كان يعمل فيها فتمثلت في المهام التقليدية للدولة ، مثل المحافظة على الأمن ، وتمويل نفقات الإدارة الحكومية . ولم يكن للإنفاق العام دور يذكر في تنمية غالبية هذه الدول وتقدم اقتصادها ، بل كان يخدم مصالح الدول المستعمرة .

وبعد تحرر هذه الدول سعت لمكافحة البطالة والفقر وتحسين مستوى

---

(١) المشكلة السكانية ٣٨٤ـ٣٩٢ .

الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية ، فارتفع الإنفاق العام الموجه لهذه الخدمات . وسعت كثير من الحكومات للقضاء على التخلف ، وتبنت شعارات التنمية والتصنيع والتخطيط الاقتصادي ، وقامت بوضع خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وظهر في البلاد المتخلفة بجانب القطاع الحكومي التقليدي ( قطاع الخدمات العامة ) قطاع عام يعمل في الإنتاج المادي كالصناعات التحويلية والثقيلة ، نتيجة لتأميم مشروعات رأس المال الأجنبي ؛ فأصبحت أجهزة الدولة والقطاع العام تستوعب معظم العمال الذين يخرجون سنوياً إلى سوق العمل .

لكن قدرة القطاع الحكومي على تحمل الزيادة السكانية تتطلب التفريق بين قطاع الإدارة والخدمات الحكومية ، والقطاع العام المشتغل بالإنتاج المادي : فالأول لا ينتج فائضاً اقتصادياً ، بينما ينتج الثاني هذا الفائض . وتعتمد قدرة الحكومة في توسيع الوظائف في القطاع الأول على الضرائب وسياسات الأسعار ؛ بينما تتوقف قدرة القطاع الثاني على تحمل النمو السكاني على حجم الفائض الاقتصادي الذي ينتجه سنوياً وعلى طرق التصرف فيه . فكلما عظم مقدار هذا الفائض وخصص الجانب الأكبر منه لمجال تكوين رأس المال الثابت عظمت قدرة هذا القطاع في مواجهة المشكلة السكانية .

والواقع أن قدرة القطاع الحكومي على استيعاب العمالة الجديدة قد تعرضت لكثير من العقبات والمشكلات في معظم الدول المتخلفة ؛ فزاد عدد العاملين في الجهاز الحكومي ، والتزمت كثير من الدول بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد الفنية ، وانخفض إنتاج عدد كبير من هؤلاء العمال . ومع النمو المتزايد للأجور وضعف طاقة الدولة الضريبية ، فإن العجز في الموازنة العامة للدولة أصبح يزيد من عام إلى عام .

ولهذا اتجهت كثير من الدول المتخلفة إلى تقليص عدد المعينين من الخريجين الجدد ، وطبقت بعضها نظم الأشغال المؤقتة بدلاً من التعيين الدائم ، ويجب في بعضها الآخر انقضاء مدة زمنية بعد التخرج حتى يتم التعيين في الأجهزة الحكومية . وأدى ذلك إلى تعاظم مشكلة البطالة .

أما القطاع العام المشتغل في مجالات الإنتاج المادي فقد نجح إلى حد كبير إبان الخمسينات والستينات ، واستوعب الفائض من سكان الريف والمدن بسبب التوسع الذي حدث في الإنفاق العام الاستثماري على مشروعات التصنيع . ولكن هذا القطاع أصبح يعاني من مشكلات وأخطار تهدد وجوده ومستقبله ، مثل أخطاء الإدارة والبيروقراطية ومشاكل الأسعار والعمالة والآلات المستعملة ، وتكامله مع القطاعات الأخرى وغير ذلك . فأخذ الفائض الاقتصادي الذي ينتجه يتناقص ، وأصبح لا يستخدم داخل القطاع ذاته لتمكينه من إجراء عمليات التجديد والتوسع في طاقته الإنتاجية ، بل يذهب بكامله أو معظمه إلى الموازنة لتمويل الإنفاق العام الجاري ، وتدهورت أو انعدمت قدرته على تحمل النمو السكاني .

وحين زحفت سياسة الباب المفتوح إلى هذه الدول أصبح ينظر إلى القطاع العام على أنه غير كفء في عمليات تخصيص وتوزيع الموارد ، وأنه من الواجب تحجيم دوره ، وجعله يقتصر على المشروعات التي يحجم عنها القطاع الخاص ، مثل مشروعات البنية الأساسية . وتجري الآن في العديد من الدول المتخلفة عمليات تصفية لمنشآت القطاع العام . وأصبح هذا القطاع يسرح كثيراً من عماله ، أو أصبحوا يهربون منه لضعف مستوى الأجور الحقيقية التي يدفعها ، لكي يعملوا في القطاعات الأخرى ، أو ليهاجروا إلى الخارج[1] .

---

(١) المشكلة السكانية ٣٩٤ـ٤٠٤ .

# الفصل الخامس

# تحدي المشكلة السكانية

إن عجز الدول المتخلفة عن جعل مواردها الاقتصادية تنمو بما يتوافق مع نمو سكانها راجع إلى عدة عوامل داخلية وخارجية ، ولا يمكن حل هذه المشكلة بالعمل على تنظيم الأسرة وضبط النسل . ويخطىء من يظن أن علاج المشكلة السكانية يمكن أن يتم في مدة وجيزة ، لأن أَمْر السكان متغير بطيء وثقيل الحركة ، ولا يمكن التأثير فيه بسرعة بغير الكوارث والحروب والأوبئة .

وهناك أربعة خطوط أساسية يتعين أن تبذل فيها الجهود لتحدي هذه المشكلة :

## ١ـ تحقيق التحرر الاقتصادي :

يقصد بالتحرر الاقتصادي عدم التبعية الاقتصادية للخارج ، وسيطرة الدولة على مقدرات البلاد الاقتصادية على نحو يضع حداً لتسرب الفائض الاقتصادي للخارج . ويتمثل جوهر التحرر الاقتصادي في تحطيم طوق التبعية بكل حلقاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وتحقيق التحرر الاقتصادي بهذا المعنى يحقق زيادة فورية في الفائض الاقتصادي الذي

كان يضيع في شكل الموارد المنقولة للخارج والاستهلاك الترفي للفئات الثرية .

ولكن التحرر الاقتصادي ليس أمراً سهلاً ، فيحتاج إلى جهد وحكمة ويقظة . ودعم هذا التحرر مرهون بمدى التقدم الاقتصادي والاجتماعي المستقل الذي تحققه هذه الدول .

**٢ـ تحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة :**

يقصد بالتنمية المستقلة بناء الهيكل الاقتصادي المتقدم والمرن ، والذي تتكامل فيه القطاعات الاقتصادية بعضها مع بعض عند مستوى مرتفع للإنتاجية ، وعلى النحو الذي يحقق استقلال الاقتصاد القومي ويخلصه من التبعية ، وبحيث يرتفع مستوى السكان مادياً وروحياً في إطار القيم والتقاليد الحضارية لتلك الدول . والتنمية المستقلة بهذا المعنى عملية حضارية تشمل مختلف مناحي الحياة ، ويمثل تحقيقها الحل الجذري للمشكلة السكانية ؛ لأن هدفها هو رفاهية الإنسان ، والقضاء على البطالة والفقر والجهل والمرض ، ورفع مستوى الحياة .

وشروط تحقيق التنمية المستقلة هي :

**أ ) البحث عن النمط الإنتاجي القائد :**

هذا القائد هو الدولة والقطاع العام الذي يجب أن يعمل لدفع الأنماط المتعددة للإنتاج نحو هدف رفع مستوى الإنسان في العالم الثالث ، وليس لإشباع حاجة الأغنياء .

**ب ) التنمية الرشيدة والقصوى للفائض الاقتصادي :**

فمشكلة الادخار في البلاد المتخلفة لا ترجع إلى نقص الفائض

الاقتصادي فيها ، وإنما إلى تبديد هذا الفائض . فإذا ما استطاع الاقتصاد المتخلف أن يعبىء قدراً من فائضه الاقتصادي الممكن وجمعه والتحكم في كيفية استخدامه ، فإن ذلك يمثل أحد أهم الحلول العاجلة للمشكلة السكانية . ويمكن أن يوجه هذا الفائض لتمويل التراكم اللازم للنمو وتوسيع فرص التوظف ، ولمواجهة أعباء الديون الخارجية والتقليل منها ، ولرفع مستوى معيشة الفقراء .

**جـ ) التصنيع من أجل إشباع الحاجات الأساسية للسكان :**

لقد عرفت البلاد المتخلفة نمطين للتصنيع : أحدهما التصنيع من أجل التصدير ، وثانيهما التصنيع من أجل الإحلال محل الواردات .

والأول استهدف زيادة حصيلة الصادرات من خلال تصنيع بعض المواد الأولية وتصديرها ، مثل معاصر الزيوت ، ومصنوعات الغزل والنسيج . ولكن الإنتاج أصبح يتحدد حجمه ولونه حسب الطلب الخارجي . ومكّن شركات النقل والتأمين والتسويق من جني الأرباح الطائلة ، واستغلال البلاد المنتجة . وفرص العمالة في هذا النمط ضئيلة ، ولهٰذا فإن آثاره في التنمية محدودة .

أما الثاني فقد استهدف تقليل العجز في ميزان المدفوعات بصنع السلع التي تستنزف قدراً كبيراً من مدفوعات الواردات ولكن تلك السلع لم تكن حاجات أساسية للجماهير ، بل كانت من نوع السلع الكمالية وشبه الكمالية مثل الغسالات والثلاجات وأجهزة الهاتف والتكييف والتلفاز وسيارات الركوب الخاصة . وهذه الصناعة احتاجت إلى أموال وفيرة وتقانة متقدمة ومعامل وأدوات نصف مصنعة وعمالة فنية مستوردة ؛ فأصبح هذا النمط تابعاً للخارج وغير متناسق مع سائر فروع الاقتصاد القومي . وبات مهدداً بالتوقف والخسارة إذا ارتفعت أسعار الواردات ،

وعجزت الدولة عن توفير النقد الأجنبي اللازم للاستيراد .

وأما نمط التصنيع الذي يحقق التنمية المستقلة فهو يهدف إلى إقامة الصناعات الموجهة لإشباع الحاجات الأساسية للسكان ، من أغذية وملابس ومساكن وخدمات الصحة والثقافة والتعليم . . وهذا لا يمنع من وجود النمطين الآخرين ، ولكنه يقتضي تحديد دور كل قطاع اقتصادي ، ابتداء بالزراعة والصناعة والخدمات ، وانتهاء بالعلاقات مع العالم الخارجي بما يحقق إشباع الحاجات الأساسية .

ونجاح هذا النمط يتطلب تخطيط الموارد واستخداماتها ، وتوفر الحماية للصناعات المحلية ، وتوسيع السوق الداخلي . ويتم توسيع السوق بزيادة القدرة الشرائية للسكان ، بإيجاد فرص عمل منتجة لكل قادر ، وبإقامة علاقات تكامل بين الدول المتجاورة . ويجب العمل في الوقت نفسه على تنمية القطاع الزراعي ، ليوفر الغذاء لعمال الصناعة في المدن ، ويمدها بالمواد الخام والوسيطة ، وبالقوى العاملة .

**د ) اختيار التقْنِيَّة ( التكنولوجيا ) الملائمة :**

ويجب أن تكون هذه التقْنِيَّة ذات كفاءة اقتصادية ترتبط بالموارد الاقتصادية المتوفرة وبالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تتصدى لمعالجتها . وينبغي أن تستغل الموارد المتاحة على أحسن وجه . وتوظف العاطلين عن العمل ، وتنطلق من رؤوس الأموال القليلة ، ولا تكون ملوثة للبيئة .

وهذه التقْنِيَّة لا يمكن استيرادها من الخارج ، وينبغي على البلاد المتخلفة أن توجدها وتبتكرها ، وذلك بتنمية مواهب المواطنين وتطوير نظم التعليم والبحث العلمي ، وربطها بمشكلات المجتمع ، ومنع هجرة العقول .

هـ ) المشاركة الشعبية :

يقصد بهذه المشاركة التجنيد الفعلي لكافة الطاقات البشرية في مختلف القطاعات والأنماط الإنتاجية ، بإيجاد فرص للعمالة والاستثمار تشمل كل هذه القطاعات . ولن تتحقق المشاركة الشعبية إلا إذا اقتنع الناس بأن ثمار التنمية ستعود عليهم ؛ فذلك هو الكفيل برفع مستوى العمل الجاد الذي يتطلبه التقدم وتحقيق التنمية المستقلة[1] .

٣ـ الاعتماد على الذات :

لقد أدى اعتماد الدول المتخلفة على غيرها في محاولة التنمية إلى تبعيتها للعالم الرأسمالي وفقدان سيطرتها على مواردها الاقتصادية . ولا تتحقق التنمية المستقلة إلا بالاعتماد على الذات . ولا يعني ذلك الانغلاق على النفس ، ولكنه يعني الثقة بالنفس وبالشعب ، واحترام التراث الحضاري للشعوب وقدرتها على الإبداع والاختراع .

وأول عناصر الاعتماد على الذات هو التعبئة القصوى والرشيدة للفائض الاقتصادي الممكن الذي يتحقق في الاقتصاد القومي . ولا يمنع ذلك من الحصول على التمويل الخارجي إذا كان نافعاً ومجدياً من الناحية الاقتصادية ، وبلا شروط سياسية ؛ ولكن يجب أن تتناقص أهميته مع مرور الزمن ، وتزداد أهمية التمويل المحلي ؛ وبذلك تبقى ثمار التنمية في البلاد ، وتوزع على الشعب .

ولا يتحقق الاعتماد على الذات إلا إذا تمكنت الدول من وضع حد

---

(١) المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة/ د . رمزي زكي ـ سلسلة عالم المعرفة ( ٨٤ ) ، الكويت ١٩٨٤ ص : ٤٢٧ـ٤٤١ .

لتفاقم ديونها الخارجية وما تستنزفه من موارد ضخمة . وذلك بتصفية الديون المتراكمة في الماضي ، وتقليل الحاجة للاقتراض الخارجي . ويتم ذلك بتخصيص جزء من ثمار التنمية لدفع أعباء الديون ، وعدم استهلاكها بكاملها .

ومن عناصر الاعتماد على الذات الاهتمام بإنتاج الغذاء ، بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية ، وتحول الغذاء إلى سلاح لفرض التبعية .

ومن المفيد للدول المتخلفة أن تتعاون فيما بينها للبحث عن حل جذري لمشكلة الديون ، وأن تشكل اتحادات عالمية لمنتجي السلع والمواد الأولية ، وأن تتبادل الثقافة التي يطورها بعضها ، وأن تضع نظاماً للتفضيلات الجمركية فيما بينها ، وأن تلغي الأطراف التي تتوسط عملية التجارة والدفع بين بعضها وبعضها الآخر .

### ٤ـ تحقيق العدالة الاجتماعية :

لا بد من تحقيق العدالة الاجتماعية لكيلا تقتصر ثمرات التنمية على فئة قليلة من السكان ، ويبقى الآخرون محرومين من العيش الكريم . والعدالة الاجتماعية هي الوضع الذي تتميز فيه أوضاع الحياة الاقتصادية والاجتماعية بدرجة عالية من المساواة في توزيع الدخل والثروة القوميين ، مع الحد من تفاوت مستويات المعيشة بين مختلف الطبقات والفئات .

ويمثل الموقف من قضية التوزيع لب وجوهر العدالة الاجتماعية ويجب أن يراعى في التوزيع إشباع الحاجات الأساسية لغالبية السكان ، كما يجب توزيع الموارد بين مختلف الاستخدامات ، وتوزيع الاستثمارات بين مناطق الدولة ، وتوزيع خدمات الدولة بين مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية .

وبذلك يتحقق تكافؤ الفرص في العلم والعمل والعيش الكريم ، ويتم حل المشكلة السكانية .

والخلاصة إن المشكلة السكانية في البلاد المتخلفة ليست سباقاً بين نمو السكان من ناحية ونمو الموارد المحدودة من ناحية أخرى ، بل سباقاً بين النمو السكاني وجمود وتخلف التشكيلات الاجتماعية المهيمنة فيها ، التي عجزت عن تحقيق التقدم الاقتصادي الاجتماعي لشعوبها على النحو الذي يوفر الغذاء والكساء والتعليم والخدمات الصحية وفرص العمل الشريف لكل مواطن .

ويجب أن تعبأ كل الإمكانات وأن تستخدم كل الطاقات لتحقيق التحرر الاقتصادي وبناء التنمية المستقلة التي تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للسكان ، في إطار من الاعتماد على النفس ، وفي ظلال العدالة الاجتماعية .

ويجب أن تقرع نواقيس الخطر لا لعدم وجود الطعام الكافي لسكان الأرض ، بل لأن جذور التخلف والتبعية في البلاد المتخلفة ما زالت تحول دون تحررها الاقتصادي ، وتقف عقبة أمام الاستخدام الأمثل لفائضها الاقتصادي الممكن ، الذي يتسنى من خلاله بناء غد أفضل ، والقضاء على الفاقة والجوع والبطالة وقهر الشعوب[1] .

* * *

(١) المصدر السابق : ص ٤٤٩ ـ ٤٥٧ .

# الفصل السادس

## القول الفصل في المشكلة السكانية

**١ـ التقدير الشامل :**

إن الله ـ عز وجل ـ قدر الأرض وجعلها بالحجم المناسب للحياة ، ووضع فيها الأقوات الكافية لسكانها :

﴿ قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَٰلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ۝٩ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ﴾ [فُصّلت : ٩ـ ١٠] .

﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾ [المُلك : ١٥] .

كما إنه قدر الكائنات التي تحيا فوقها ، والعلاقات والتأثيرات التي تحدث فيما بينها . وجعل النباتات تمتص عناصر تكوينها من التربة والهواء ، وجعلها غذاء للإنسان والحيوان ، كما جعلها تتغذى بأشلائه بعد أن يموت ويصبح رميماً . وجعل الله ـ جل جلاله ـ الكائنات الحية تتغذى وتنمو وتتكاثر ، وجعل لها آجالاً تموت فيها ، لتعقبها كائنات أخرى ، وتستمر الحياة في هذه الدنيا إلى الأجل المسمى . وجعل أعداد الكائنات وأعمارها بما يحقق الغاية من الخلق والانسجام بين مختلف

الأنواع . ولم يجعل شيئاً من ذلك من دون تقدير دقيق ؛ فعلم الله سبحانه وتعالى ، وتقديره شامل لكل صغيرة وكبيرة : ﴿ ۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾ وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَىٰٓ أَجَلٌ مُّسَمًّى ۖ ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[1] [الأنعام : ٥٩-٦٠] .

## ٢- تفضيل الإنسان :

ثم إن الله - جل جلاله - كرّم الإنسان وفضله على سائر المخلوقات : ﴿ ۞ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ [الإسراء : ٧٠] .

وسخر له كل ما في الكون ، وهداه لمعرفة القوانين التي تيسر له سبل الاستفادة مما فيه من خيرات : ﴿ ۞ ٱللَّهُ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ لِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الجاثية : ١٢-١٣] .

وأنشأ له أنواعاً عديدة من الزروع والثمار وأصنافاً كثيرة من الحيوانات والطيور ليتغذى بها ويستفيد منها في حياته :

﴿ ۞ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ[2] وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ۚ كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ ۖ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿١٤١﴾ وَمِنَ

---

(١) كسبتم وعملتم .

(٢) ذات عرائش تتسلق عليها وتمتد فوقها كأشجار العنب .

ٱلْأَنْعَٰمِ حَمُولَةً وَفَرْشًا[1] كُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [الأنعام : ١٤١ـ١٤٢] .

### ٣ـ تكفل الله بالرزق :

وتكفل الله تبارك وتعالى بأرزاق الدواب فضلاً عن الإنسان ، وجعل رزقها يصل إليها أينما كانت ، وهو العالم بمستقرها ومستودع رزقها : ﴿ ۞ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلٌّ فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [هود : ٦] .

كما إنه تكفل بأرزاق الناس صغاراً وكباراً ، وحذر من أن يكون الفقر الواقع أو المتوقع سبباً في قتل الأطفال :

﴿ ۞ قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ . . ﴾ [الأنعام : ١٥١] .

﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا﴾ [الإسراء : ٣١] .

ولكن الله ـ عز وجل ـ يوسع الرزق على بعض عباده ، ويضيقه على بعضهم الآخر : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ[2] ۚ إِنَّهُۥ كَانَ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرًۢا بَصِيرًا﴾ [الإسراء : ٣٠] .

﴿ وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلرِّزْقِ ۚ﴾ [النحل : ٧١] .

---

(١) أي : تستفيدون منها في حمل الأثقال وصنع المفروشات .

(٢) أي : يضيّق .

وهذا التفاوت يجعل الناس مختلفين في أعمالهم وسبل معاشهم ، ويجعل كلاً منهم مسخراً لغيره فيما يقوم به من أعمال ، ويقدم له من خدمات حسية أو معنوية : ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ [الزخرف : ٣٢] .

وليست كثرة المال والولد دليلاً على قرب الشخص من الله ورضاه عنه ؛ فهذا ظن الكافرين والذين لا يعلمون : ﴿ وَقَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ ﴿٣٥﴾ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ (١) وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٦﴾ وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُولَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ الضِّعْفِ بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ فِي الْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ﴾

[سبأ : ٣٥ـ٣٧] .

وقد يوسع الله ـ تبارك وتعالى ـ أرزاق الكافرين ليستوفوا حظوظهم في الدنيا ، ولا يبقى لهم شيء من الأجر في الآخرة : ﴿ وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ ﴿٣٣﴾ وَلِبُيُوتِهِمْ أَبْوَٰبًا وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِـُٔونَ ﴿٣٤﴾ وَزُخْرُفًا وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [الزخرف : ٣٣ـ٣٥] .

ولكنك إذا تأملت أحوالهم لرأيتهم مفتونين بأموالهم ، وعلى خصام مع أولادهم ، ومحرومين من السعادة والهناء : ﴿ فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِي الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴾ [التوبة : ٥٥] .

ومع كثرة أرزاقهم فإن البركة منزوعة منها ، وما إن يفرحوا بها حتى

---

(١) ويقدر : أي يضيّق .

يأتي أمر الله بهلاكهم : ﴿ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ ﴾[1] [الأنعام : ٤٤] .

أما المؤمنون الصالحون فإنهم يعلمون أن الله ـ عز وجل ـ يمتحنهم بالمال والولد : ﴿ إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ وَاللَّهُ عِندَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ [التغابن : ١٥] .

وهم يشكرون على الرخاء ، ويحسنون تربية أولادهم ، ويرضون بهم سواء أكانوا ذكوراً أم إناثاً ، وقل عددهم أم كثر . ويصبرون على الضراء ، ولا يسخطون إن حرموا من الولد ، أو ضيق عليهم في الرزق .

وقد وعد الله ـ جل جلاله ـ المؤمنين المتقين بسعة الرزق والبركة فيه : ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [الأعراف : ٩٦] .

وجعل الله العمل بكتابه والخضوع لأحكامه سبباً لكثرة الخيرات النابعة من الأرض والنازلة من السماء : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ ﴾ [المائدة : ٦٦] .

وجعل التوبة والاستغفار سبباً للمتاع الحسن ونزول الأمطار وتفجر الأنهار وكثرة المال والولد وزيادة القوة والنعمة :

قال الله تعالى : ﴿ وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَاعًا حَسَنًا إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ وَإِن تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ ﴾ [هود : ٣] .

وأخبر عن نوح ـ عليه السلام ـ أنه قال لقومه : ﴿ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ﴿١١﴾ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَارًا ﴾ [نوح : ١٠-١٢] .

---

(١) آيسون من رحمة الله .

وأن هوداً ـ عليه السلام ـ قال لقومه : ﴿وَيَٰقَوْمِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا مُجْرِمِينَ﴾ [هود : ٥٢] .

كما جعل حمده وشكره سبباً لزيادة النعم ودوامها :

﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِى لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم : ٧] .

وليست الصلة بين كثرة الأرزاق والبركة فيها ، وبين الإيمان والتقوى والاستغفار والتوبة والحمد والشكر أمراً غيبياً غامضاً! لأن ذلك يقتضي أن يعتمد كل إنسان على نفسه في كسب الحلال الطيب ، ويمتنع عن استغلال غيره وأكل ماله بالباطل : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُوا۟ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا۟ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة : ١٨٨] .

والإيمان والعمل بكتاب الله عز وجل يطهر المجتمع من الربا والاحتكار والغبن والرشوة والفساد ، ويمنع التبذير والإسراف . ويؤدي الإيمان والصلاح إلى منع السرقة والغصب والغش والاحتيال والخداع . ونتيجة ذلك المحافظة على الأموال وتيسير تنميتها بما يعود على الجميع بالخير العميم .

والعمل بكتاب الله وشريعته يؤدي إلى تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص في العلم والعمل ، وهذا يدفع إلى تنمية المواهب والاستعدادات والقدرات الجسمية والعقلية لكل فرد ، وإتاحة الفرص ليعمل فيما هو مؤهل له ؛ مما يؤدي إلى الإبداع والابتكار وزيادة المردود وتحسين الإنتاج ، ويؤدي إلى منع الظلم والعدوان وتحقيق الأمن والعدل . وهذا يجعل المجتمع في غير حاجة إلى كثير من القضاة ورجال الأمن للفصل في المنازعات ، ومنع الناس من عدوان بعضهم على بعض . وبالإيمان

والتقوى يتم الاستغناء عن كثير من الحراس والمحاسبين والمدققين ، وتنتشر الثقة والأمانة .

وبذلك ينظر الناس إلى الإمارة على أنها تكليف وأمانة وحمل للمسؤولية ، فيرغبون عنها ولا يتدافعون عليها . ويصبح الأمراء زاهدين ، يعملون لرعاية مصالح الناس ، ويمتنعون عن الاستعلاء عليهم وعن الاستئثار بشيء دونهم . وهذا يجعلهم في غير حاجة إلى من يقوم بحمايتهم والدعاية لهم ، ويجعلهم ييسرون على الناس سبل معاشهم ، ويسهرون لقضاء حوائجهم ؛ فلا يبقى أحد مشرداً لا يجد المأوى ، وآخر يبني القصور الفخمة والمساكن الفسيحة ، ولا يبقى جائع لا يجد القوت ، وآخر يسمن كلابه ، ويلقي بالطعام مع الفضلات! ولا يبقى عارٍ لا يجد ما يستر به عورته ويقيه الحر والبرد ، وآخر يملأ خزانته بأحدث الأزياء ، ويغدو بحلة ويروح بأخرى .

وبذلك يتعاون الناس فيما بينهم على ما فيه نفعهم وصلاحهم ، ويصبحون كما وصفهم النبي ﷺ بقوله : « مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى » . ( رواه الشيخان عن النعمان بن بشير ) .

وليست كثرة النسل والأولاد سبباً في الفقر والمشكلة السكانية إذا ما أحسنّا تربيتهم ، وفتحنا أمامهم أبواب العلم والعمل ، بل ذلك سبب لرقي الأمة وازدهارها ، ووسيلة لعزتها وقوتها . ولهذا حث النبي ﷺ على النكاح ، ورغب في الزواج بالمرأة الولود :

عن أنس ـ رضي الله عنه ـ قال : « كان النبي ﷺ يأمرنا بالباءَة[1] ،

---

(١) الباءة : القيام بحقوق الزوجة والقدرة على مؤنة النكاح .

وينهى عن التبتل[1] نهياً شديداً ، ويقول : تزوجوا الودود الولود ، فإني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة »[2].

**٤ـ تحديد النسل :**

ولذلك يكره العزل ، وهو الجماع مع الإنزال خارج الفرج لئلا يكون هناك حمل :

عن جذامة بنت وهب قالت : « حضرت رسول الله ﷺ في أناس وهو يقول : لقد هممت أن أنهى عن الغِيلَة ، فنظرت في الروم وفارس فإذا هم يُغيلون أولادهم ، فلا يضر ذلك أولادهم شيئاً . ثم سألوه عن العزل فقال : ذلك الوأد الخفي »[3].

والغيلة هي مجامعة الرجل امرأته وهي تُرضع ، وقيل : هي أن ترضع المرأة وهي حامل . وكان الأطباء يقولون : إن ذلك داء ، وكانت العرب تكرهه وتتقيه . ولكن النبي ﷺ رد عليهم ، وبين عدم الضرر بأن الفرس والروم يفعلون ذلك دون أن يقع ضرر بأولادهم .

واستدل الصنعاني ـ رحمه الله ـ بقول النبي ﷺ : « ذلك الوأد الخفي » على تحريم العزل ؛ لأن الوأد دفن البنت حية . وقال : وبالتحريم جزم ابن حزم .

وقال جمهور الفقهاء : يجوز العزل عن الحرة بإذنها لحديث جابر :

---

(١) التبتل : الانقطاع عن النساء وترك النكاح للقيام بعبادة الله .

(٢) رواه أحمد وصححه ابن حبان . وله شاهد عند أبي داود والنسائي وابن حبان أيضاً من حديث معقل بن يسار .

(٣) رواه أحمد وابن ماجه .

« كانت لنا جوار[1] وكنا نعزل ، فقالت اليهود : تلك الموؤدة الصغرى . فسئل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال : كذبت اليهود ، ولو أراد الله خلقه لم تستطع رده »[2] .

قال الطحاوي : والجمع بين الأحاديث بحمل النهي في حديث جذامة على التنزيه .

أما ابن حزم فقد رجح حديثها بأن حديث غيرها مرجح لأصل الإباحة ، وحديثها مانع ، فمن ادعى أنه أبيح بعد المنع فعليه البيان . أي إن حديث جذامة ناسخ لحديث جابر[3] .

ونوزع ابن حزم في دلالة قوله ﷺ : « ذلك الوأد الخفي » على التحريم ؛ لأن التحريم للوأد المحقق الذي هو قطع حياة محققة ، والعزل وإن شبهه ﷺ به فإنما هو قطع لما يؤدي إلى الحياة ، والمشبه دون المشبه به ، وإنما سماه وأداً لما تعلق به من قصد منع الحمل[4] .

ثم إن العزل ومحاولة منع الحمل بأي وسيلة مستخدمة معاندة للقدر ، وهيهات لأحد أن يستطيع ذلك :

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : « أن رجلاً قال : يا رسول الله! إن لي جارية وأنا أعزل عنها ، وأنا أكره أن تحمل ، وأنا أريد ما يريد الرجال ، وإن اليهود تحدث أن العزل الموؤدة الصغرى؟

---

(١) أي إماء مملوكات .

(٢) أخرجه النسائي والترمذي وصححه وللنسائي نحوه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) المحلى لابن حزم ـ بيروت : دار الآفاق الجديدة ، جـ١٠ ص٧١ .

(٤) سبل السلام للإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني جـ٣ ص١٤٥ ـ ١٤٦ .

قال : كذبت اليهود ، لو أراد الله أن يخلقه ما استطعت أن تصرفه » [1] .

وعنه قال : « غزونا مع رسول الله ﷺ غزوة بالمصطلق ، فسبينا كرائم العرب ، فطالت علينا العُزبة ، ورغبنا في الفداء ، فأردنا أن نستمتع ونعزل ، فقلنا : نفعل ورسول الله ﷺ بين أظهرنا لا نسأله! فسألنا رسول الله ﷺ فقال : لا عليكم أن لا تفعلوا ، ما كتب الله خلق نسمة هي كائنة إلى يوم القيامة إلا ستكون » [2] .

قال الإمام النووي : « معناه : ما عليكم ضرر في ترك العزل لأن كل نسمة قدر الله تعالى خلقها لا بد أن يخلقها ، سواء عزلتم أم لا ، وما لم يقدر خلقها لا يقع ، سواء عزلتم أم لا ، فلا فائدة في عزلكم . . » [3] .

وفي رواية : « فقال لنا : وإنكم لتفعلون! . . ثلاثاً . ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا هي كائنة » [4] .

وفي رواية أخرى : « سئل النبي ﷺ عن العزل فقال : لا عليكم أن لا تفعلوا ذاكم ، فإنما هو القدر » .

قال محمد ( الراوي عن أبي سعيد ) : « وقوله : لا عليكم أقرب إلى النهي » .

وفي رواية أخرى : « فلا عليكم أن لا تفعلوا ذاكم ، فإنما هو القدر » .

---

(١) رواه أحمد وأبو داود والنسائي والطحاوي ، ورجاله ثقات .
(٢) رواه البخاري ومسلم وأحمد وأبو داود والطبراني .
(٣) صحيح مسلم بشرح النووي جـ١٠ ص١٠ـ١٢ .
(٤) رواه البخاري ومسلم .

قال ابن عون ( الراوي عن محمد ) : « فحدثت به الحسن فقال : والله لكأن هذا زجر » .

وفي رواية أخرى : « فقال : ولمَ يفعل ذلك أحدكم؟ فإنه ليس نفس مخلوقة إلا الله خالقها » . ( هذه الروايات كلها في صحيح مسلم )[1] .

وعن أنس ـ رضي الله عنه ـ أن رجلاً سأل عن العزل فقال النبي ﷺ : « لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقته على صخرة لأَخرج الله منها ولداً »[2] .

وعلى هذا فإن وسائل منع الحمل إن لم تكن محرمة فهي مكروهة لأنها لا تتفق مع الغاية من الزواج ، وغير مجدية لأنه لا يمكن رد القدر بشيء .

واتفق العلماء على أنه لا يجوز استعمال شيء من الوسائل التي تؤدي إلى القضاء على النسل قضاء مبرماً ، كأن يستعمل الرجل علاجاً لاستئصال الشهوة أو المنع من الجماع ، وكإجراء عملية لرحم المرأة تمنعها من الحمل والإنجاب[3] .

ولئن كان من الجائز لبعض الأفراد أن يعملوا على تحديد النسل بوسائل منع الحمل لأسباب خاصة بهم . فإنه لا يجوز بأي حال أن يقوم بذلك جميع الأفراد في أي مجتمع إسلامي ؛ لأنه يؤدي إلى ضعفه

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي جـ١٠ ص١٠ـ١٢ .

(٢) رواه أحمد والبزار ، وصححه ابن حبان . وله شاهدان للطبراني في الكبير عن ابن عباس ، وفي الأوسط عن ابن مسعود .

(٣) مسألة تحديد النسل وقاية وعلاجاً/ د . محمد سعيد رمضان البوطي ص : ٣٦ ، ٦١ .

ويعرضه للفناء . يقول أستاذنا الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي : « فأما السعي إلى الحد من النسل بشكل كلي وعلى مستوى الأمة أو البلد ، بأسرها ، فذلك سعي يحرم الإقدام عليه ، وتحرم الاستجابة له »[1] .

وليس صحيحاً أن كثرة النسل سبب في التخلف ونشوء المشكلة السكانية ، بل هي سبب للرقي والازدهار إذا ما أحسنا تربية الأفراد وتوجيههم نحو ما يفيد الأمة من الأعمال . وقد بين العلامة ابن خلدون في الفصل الحادي عشر من مقدمته أن تفاضل الأمصار والمدن في كثرة الرزق لأهلها ونفاق الأسواق إنما هو في تفاضل عمرانها في الكثرة والقلة . وقال : « والسبب في ذلك أنه قد عرف وثبت أن الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معاشه ، وأنهم متعاونون جميعاً في عمرانهم على ذلك ، والحاجة التي تحصل بتعاون طائفة منهم تسد[2] ضرورة الأكثر من عددهم أضعافاً . فالقوت من الحنطة مثلاً لا يستقل الواحد بتحصيل حصته منه ، وإذا انتدب لتحصيله الستة أو العشرة من حداد ونجار للآلات وقائم على البقر وإثارة الأرض وحصاد السنبل وسائر مؤن الفَلح ، وتوزعوا على تلك الأعمال ، أو اجتمعوا وحصل بعملهم ذلك مقدار من القوت ؛ فإنه حينئذ قوت لأضعافهم مرات . فالأعمال بعد الاجتماع زائدة على حاجات العاملين وضروراتهم . فأهل مدينة أو مصر إذا وزعت أعمالهم كلها على مقدار ضروراتهم وحاجاتهم اكتفي فيها بالأقل من تلك الأعمال ، وبقيت الأعمال كلها زائدة على الضرورات ،

---

(١) مسألة تحديد النسل وقاية وعلاجاً/ د . محمد سعيد رمضان البوطي ص : ٣٦ ، ٦١ .

(٢) في الأصل : تشتد ، ولا يستقيم المعنى بذلك ، فلعلها مصحفة .

فتصرف في حالات الترف وعوائده وما يحتاج إليه غيرهم من أهل الأمصار ، ويستجلبونه منهم بأعواضه وقيمه ؛ فيكون لهم بذلك حظ من الغنى »[1] .

أي إن كثرة السكان تجعلهم يتخصصون في مجالات متعددة ، وتخفف عليهم أعباء الأعمال الشاقة ، وبتعاونهم يتمكنون من إنتاج ما يفيض عن حاجاتهم . ومثال ذلك بريطانيا إذ ضاقت بها سبل المعيشة في نهاية القرن التاسع عشر ، حتى إن وليم كروكس رئيس الجمعية البريطانية أنذر الناس بالويل عام ١٨٩٩ وقال : « إن إنكلترا وسائر البلاد المتحضرة في الدنيا تواجه خطر الجدب وقلة القمح ، وإن وسائل الدنيا لن تسير مع حاجاتها أكثر من ثلاثين سنة » .

فلما انقضت تلك السنوات رأى العالم أن الكارثة التي أنذر بها رئيس الجمعية البريطانية لم تقع ، بل ازدادت محاصيل القمح وغيرها زيادة أدت إلى الكساد ؛ مما جعل وزير داخليتها المستر هربرت مارسين يحث على زيادة النسل عام ١٩٤٣ ويقول : « إن بريطانيا إذا كانت تحب المحافظة على مستواها في الوقت الحاضر ، والتقدم في سبيل الرقي والازدهار في المستقبل ، فمن اللازم أن يتزايد فيها أفراد كل أسرة بنسبة ٢٥٪ على الأقل »[2] .

ولكثرة السكان مزايا عديدة : منها على سبيل المثال أن المصاريف العامة للأمة مثل نفقات الجيوش يقع عبئُها على عدد كبير ، وأن العدد

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص٣٦٠ .

(٢) مسألة تحديد النسل/ د . محمد سعيد رمضان البوطي ، ص٤٥ ، ٥٠ نقلاً عن حركة تحديد النسل لأبي الأعلى المودودي ص١٠٤ .

الكبير عامل مساعد لتطوير النقل وتعميم التعليم وشمول الخدمات الصحية ، وأن تكاليف نفقات الطباعة والصحافة تقل ، وأن توزيع الأعمال بين أفراد المجتمع يتحسن ، والأعداد الكبيرة تتيح المجال لتنمية روح الابتكار .

ثم إن زيادة النسل تجعل الأمة فتية قادرة على مجابهة الاعتداءات التي تشن عليها . أما الأمة التي تحدد النسل فتصبح هرمة غير قادرة على مجابهة المعتدين . ومثال ذلك فرنسا التي انهزمت أمام ألمانيا في حربين كبيرتين متتاليتين ، وأعياها الجهد في النهوض من كبوتها لهرم أهلها ، فصارت تشجع على تكاثر النسل ، وتحرم الدعاية لتحديده وبيع ما يؤدي إلى ذلك[1] .

وعالمنا العربي فسيح الأرجاء تبلغ مساحته ١٣,٩٨٠ مليون كم مربع ، وهذه المساحة تعادل عشر مساحة الأرض اليابسة ، ومرة ونصف مساحة الولايات المتحدة الأمريكية ، والصين ، ونحو ثلاثة أمثال مساحة أوربا . ولكن عدد سكانه لا زال أقل من سكان هذه البلاد بكثير ، إذ بلغ عام ١٩٨٠م . ١٨٥٤ مليون . وكثافة سكانه كانت في ذلك العام ١٣ نسمة في كم مربع .

وإليك هذا الجدول الذي يبين أعداد السكان والمساحة والكثافة السكانية في الدول الكبرى ومناطق العالم عام ١٩٨٤[2] .

---

(١) مرجع في التعليم البيئي في الوطن العربي ص٣٥١ .
(٢) المصدر السابق ص٣٤٦ .

| المناطق | السكان بالمليون | المساحة بالألف كم٢ | الكثافة |
|---|---|---|---|
| البلاد العربية | ١٨٥ | ١٣٩٨٠ | ١٣ |
| أوربا | ٤٩٠ | ٤٩٣٧ | ٩٩ |
| الصين | ١٠٥٢ | ٩٥٩٧ | ١١٠ |
| الهند | ٧٤٧ | ٣٢٨٨ | ٢٢٧ |
| اليابان | ١٢٠ | ٣٧٢ | ٣٢٣ |
| الولايات المتحدة الأمريكية | ٢٣٦ | ٩٣٧٣ | ٢٥ |
| أمريكا اللاتينية | ٣٩٧ | ٢٠٥٦٦ | ١٩ |
| البلاد المتقدمة | ١٦٦ | ٥٧٧٥٧ | ٢٠ |
| البلاد النامية | ٣٥٩٧ | ٧٨٠٨٠ | ٤٦ |
| العالم | ٤٧٦٣ | ٣٥ ١٣٥٨٣٧ | |

وبالنظر في الجدول المتقدم نتبين أن كثافة السكان في العالم العربي أقل من نصف كثافة السكان في العالم ، وأقل من ثلث الكثافة في البلاد النامية ، وأقل من سبع الكثافة في أوربا . والفرق كبير جداً بين كثافة السكان في العالم العربي والكثافة في الصين التي تبلغ ١١٠/كم مربع والهند ٢٢٧/كم٢ واليابان ٣٢٣/كم٢ وبلجيكا ٣١٢/كم٢ وهولندا : ٣٧١/كم مربع[١] . وليس في تلك البلدان من السهول الزراعية والثروات الطبيعية أكثر مما في العالم العربي .

ولذلك ينبغي زيادة سكان العالم العربي وتربيتهم على أسس سليمة ومناهج قويمة ليستغلوا ثروات بلادهم ويضاهوا أبناء الدول المتقدمة .

---

(١) انظر هذه الإحصائيات في الأطلس العربي العام ـ سعيد الصباغ ص٢ـ٤ .

يقول أستاذنا الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي :

« إن أي تقدم اقتصادي أو عمراني في ربوع الوطن العربي رهن بزيادة سكانه ، وما لم تتحقق هذه الزيادة بنسبة عالية فإن شيئاً من أحلام المشاريع الاقتصادية الكبرى لن يتحقق فيه ، ولن تتواثب العقول المبدعة لشيء من التسابق والتنافس الشريفين في ميدان البحث العلمي والإنتاج الاقتصادي ، ولن تتشابك أيدي التعاون لنصرة الحق ورد الكيد »[1] .

وما حرص أوربا والولايات المتحدة على تحديد النسل في عالمنا العربي والإسلامي إلا لمنعه من الانطلاق وحيازة أسباب القوة والتقدم .

تقول مجلة « تايم » الأمريكية في عددها الصادر في ١١/١/١٩٦١ :

« إن هذيان أمريكا وكل ما تبذل من النصائح والمواعظ عن مشكلة السكان إنما هو نتيجة إلى حد كبير لشعورها بتلك النتائج والمؤثرات السياسية المتوقعة على أساس تغير الأحوال في آسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية ، وخاصة على أساس زيادة السكان في هذه المناطق ، بحيث يصبحون أغلبية من العالم »[2] .

وحذر « آرثر كورماك » الأوربيين من معرفة أهل الشرق بالغرض من الدعوة إلى تحديد النسل بقوله : « إن أهل الشرق سوف لا يلبثون إلا قليلاً حتى يطلعوا على حقيقة هذا الدجل ، ثم لا يغتفرونه لأهل الغرب ، لأنه استعمار من نوع جديد يهدف إلى دفع الأمم غير المتقدمة ولا سيما الأمم السوداء إلى مزيد من الذل والخسف ، حتى تتمكن الأمم البيضاء من الاحتفاظ بسيادتها »[2] .

---

(١) مسألة تحديد النسل : ٥٢ .

(٢) المصدر السابق ص٥٤ نقلاً عن حركة تحديد النسل للمودودي : ١٧٤ .

وأنذر « بول شمتز » الأوربيين بأن أهل الشرق قد يصبحون أقوياء لما في أرضهم من الثروات وللزيادة المستمرة في السكان فقال : « يوجد لديه ـ أي الشرق ـ عنصران آخران يؤثران تأثيراً كبيراً في سياسة التعاون بين الأقطار الإسلامية ، الأمر الذي يؤدي به إلى أن يصبح غداً قوة عالمية : الزيادة المطردة في عدد سكانه ، وما توصلت إليه الأبحاث من أن في باطن أرضه ثروة من المواد الخام تكفي كما يقول الخبراء لقيام صناعة تضارع مثيلاتها في أوربا ، بل سَتكوِّن لدى الشرق فائضاً من المواد الخام يجعله من أولى المناطق المصدرة لها في العالم . وهذان هما مصدرا القوة النامية في العالم الإسلامي »[1] .

ولذلك فإنا نؤيد أستاذنا الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي فيما انتهى إليه من مسألة تحديد النسل بقوله : « إن كل دعوة إلى الحد من النسل وقاية أو علاجاً تسهم في تحقيق أخطر المكائد الاستعمارية المكشوفة التي تستهدف شد حركة العالم العربي والإسلامي إلى التقوقع والتخلف . وما نظن إلا أن أصحاب هذه الدعوة على علم بها ، وعلى علم بمواطىء أقدامهم في التعاون معها »[2] .

ووسائل منع الحمل لم تصنع وتجعل في متناول أيدي الشباب والشابات إلا لتسهيل ارتكاب الفواحش ، وجعلهم يتمرغون في مستنقع الرذيلة دون حمل شيء من المسؤولية الناتجة عن العلاقة المشروعة بين الزوجين . وكانت نتيجتها العزوف عن الزواج ، وتأخيره إن كان لا بد منه إلى السن الذي تضعف فيه خصوبة المرأة والقدرة على الإنجاب .

---

(١) الإسلام قوة الغد العالمية لبول شمتز Poul Schmits ؛ ترجمة د . محمد شامة ، ط ١ـ القاهرة : مكتبة وهبة ١٣٩٤هـ ص : ١٨١ .

(٢) مسألة تحديد النسل : ٢٠١ .

وأصبحت الصلة بين الزوجين ضعيفة وسرعان ما تنهار لأتفه الأسباب ، ولم يعد الرجل قادراً ولا راغباً في الإنفاق على زوجه ، ولم يعد راغباً في إنجاب الأولاد وتحمل أعباء تربيتهم والإنفاق عليهم .

وما هذه الحملة العنيفة لتحديد النسل وترويج وسائل منع الحمل في البلدان النامية إلا رغبة في شيوع الفاحشة في أرجائها ، وطمعاً في المكاسب والأرباح التي يجنيها الذين يقومون بصنع تلك الوسائل والتجارة فيها ، بالإضافة إلى منع تلك البلدان من الأخذ بأسباب القوة ومن المحافظة على ما فيها من ثروات والاستفادة منها .

ولقد كانت أولى محاولات تطبيق تحديد النسل على نطاق واسع وبدعم من الأجهزة الإدارية في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان الدافع إليها إلحاح الولايات المتحدة لأغراض سياسية . ثم تبعت اليابان في ذلك كثير من البلدان النامية حتى صار ٧٥٪ من سكان العالم عام ١٩٦٧ يعيشون في دول تعتمد برامج تحديد النسل[١] .

ولا ريب بأن هذه النسبة قد ارتفعت كثيراً منذ ذلك الحين ، حتى إن بعض برامج تحديد النسل قد يرصد لها من الاعتمادات ويخصص لها من النفقات والدعاية ما يكفي أو يزيد على حاجة المواليد الذين يريدون أن يحولوا دونهم! .

ولسنا نخشى من أن يصبح عدد البشرية أكثر من عشر مليارات في عام ٢٠٥٠ كما هو متوقع[٢] . فالأرض فسيحة الأرجاء تتسع لأضعاف هذا العدد ، ويمكن أن ينتج من الطعام ما يفيض عن حاجتهم ؛ لأن مساحتها تبلغ ٥١٠ مليون كم مربع ، واليابسة فيها بنسبة ٢٩٪ تبلغ مساحتها ١٤٩

---

(١) مرجع في التعليم البيئي في الوطن العربي : ٣٥٠ .

(٢) صحيفة البعث ـ دمشق ، عدد ٩٥٩٨ في ٤/ ١٢/ ١٩٩٤ ص٦ .

مليون كم٢[١] . ويوجد بنسبة ٧٠٪ أرض جبلية وعرة ، وشديدة الجفاف أو البرودة فلا تصلح للزراعة . ويستثمر حالياً ١٠٪ من مساحة الأرض اليابسة ، أي ١٤,٩ مليون كم٢ . ويمكن زيادة هذه المساحة بنسبة ٥٠٪ من دون صعاب كبيرة . وهذا يتيح إطعام العدد الإجمالي للسكان الحاليين وعدداً أكبر بشكل لائق .

والقسم الأكبر من هذه المساحة الممكن زراعتها يوجد في إفريقية وأمريكا اللاتينية ، كما توجد في جنوب شرقي آسيا أراض واسعة غير مستثمرة . وإن تطور الثقافة يسمح باستصلاح مئة ألف كم٢ في السنة[٢] .

ويرى الاقتصادي الإنكليزي المشهور « كولن كلارك » أن الأرض يمكن أن تنتج ما يكفي لإطعام ٤٥ مليار نسمة[٣] .

وقال الأستاذ « روجيه ريفيل » من جامعة هارفارد في الولايات المتحدة : إن الأرض تستطيع إطعام ما بين ٤٠ـ٥٠ مليار نسمة[٤] .

* * *

(١) الأطلس العربي العام : ٩ .
(٢) كيف يموت النصف الآخر من العالم/ سوزان جورج : ٤٠٣ـ٤٠٤ .
(٣) المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة : ٢٠٤ـ٢٠٥ .
(٤) كيف يموت النصف الآخر من العالم : ٦٨ .

# الفصل السابع

## نموذج عملي في حل المشكلة السكانية

ظهرت هذه المشكلة لأول مرة في تاريخ المسلمين حين تعرض أصحاب النبي ﷺ في مكة المكرمة لاضطهاد المشركين وعدوانهم ، ومنعوا من إقامة أحكام دينهم ؛ فقال لهم بعد بيعة العقبة الثانية : « إن الله قد جعل لكم إخواناً وداراً تأمنون بها » فخرجوا إلى المدينة المنورة جماعات واحدة إثر أخرى ، ثم لحق بهم النبي ﷺ .

ولم يكن لهم في المدينة أهلون يأوون إليهم ولا بيوت يقيمون فيها ، ولا أرض يعملون في زراعتها ، ولم يكن معهم أموال يشترون بها الطعام ويستأجرون بها المساكن ؛ إذ اضطروا إلى ترك دورهم وأموالهم في مكة ، ولم يتمكنوا من حمل شيء معهم .

فهل تركوا في العراء يعانون من الحر والبرد ويتضورون جوعاً؟ وهل لجؤوا إلى السرقة وأعمال السطو ليحصلوا على قوت يومهم كما يفعل المشردون؟ أم أقيمت لهم مخيمات خاصة بهم ، وانتظروا حتى تأتيهم الصدقات والمعونات؟

لا لم يكن شيء من هذا ولا ذاك ، وإنما تلقاهم الأنصار من أهل المدينة ، وفرحوا بقدومهم عليهم كما يفرح المرء حين يقدم أخوه أو ابنه

المسافر ، وفتحوا لهم قلوبهم وبيوتهم . وكان كل أنصاري حريصاً على أن ينزل في بيته واحد أو أكثر من المهاجرين ، ليفوز بثواب إيوائه ، ويتعلم منه ما تعلمه من القرآن الكريم وأحكام الإسلام .

ولما وصل النبي ﷺ إلى المدينة كان كلما مر بدار من دور الأنصار خرج إليه أهلها واعترضوا ناقته ، ودعوه للنزول عندهم قائلين : أقم عندنا في العَدد والعُدة والمنعة . فيقول : « خلّوا سبيلها فإنها مأمورة » . حتى إذا أتت دار بني مالك بن النجار بركت في موضع مسجده ، فنزل عنها وقال : « هذا إن شاء الله المنزل ». فاحتمل أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه رحله ، فوضعه في بيته ، ونزل رسول الله ﷺ عنده حتى بنى المسجد وبنيت بجانبه حجرات له ولأزواجه فأقام فيها .

ولم يكونوا في حاجة إلى إجراء عقود مع المتعهدين لبناء المسجد والحجرات ، كما لم يكونوا بحاجة إلى استئجار العمال وشراء مواد البناء ، بل عملوا جميعاً في بنائه دون أن ينتظر أحد منهم أجراً يدفع له سوى الأجر من الله تعالى . وطفق النبي ﷺ ينقل معهم التراب واللبن حتى اغبر صدره[1] وبنيت جدرانه باللبن ، ووضعوا حجارة بجانب الباب . وكانت أعمدته من جذوع النخل ، وسقفه جريد النخل . وفرشت أرضه بالرمل ، ولم يضعوا فوقها شيئاً من المفروشات .

ثم آخى النبي ﷺ بين أصحابه من المهاجرين والأنصار ، فقال لهم : « تآخوا في الله أخوين أخوين » . وكان الأخوان في غالب الأحوال أحدهما من المهاجرين والآخر من الأنصار ، وأحدهما من السادة الأشراف والآخر من المستضعفين أو الموالي . والغاية من ذلك ارتفاق بعضهم ببعض ، وتأليف قلوب بعضهم على بعض ، وتكوين مجتمع

---

(١) تهذيب سيرة ابن هشام/ عبد السلام هارون ١/ ١٢٩-١٣٠ .

مسلم متماسك البنيان . ولم تكن هذه الأخوة مجرد شعور نفسي وكلام معسول ، بل كانت واقعاً عملياً عاشه المسلمون :

عن أنس ـ رضي الله عنه ـ قال : « قدم علينا عبد الرحمن بن عوف ، وآخى النبي ﷺ بينه وبين سعد بن الربيع ، وكان كثير المال . فقال سعد : قد علمت الأنصار أني من أكثرها مالاً ، سأقسم مالي بيني وبينك شطرين . ولي امرأتان فانظر أعجبهما إليك فأطلقها ، حتى إذا حلت تزوجتها .

فقال عبد الرحمن : بارك الله لك في أهلك ومالك ، أين سوقكم؟ فدلوه على سوق بني قينقاع . فما انقلب إلا ومعه فضل من أقِط[1] ، وسمن . ثم تابع الغدو ، ثم جاء يوماً وبه أثر صفرة فقال النبي ﷺ مهيم[2]؟ قال : تزوجت . قال : كم سُقت إليها؟ قال : نواة من ذهب »[3] .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « قالت الأنصار للنبي ﷺ : اقسم بيننا وبين إخواننا النخيل . قال : لا . فقالوا : تكفونا المؤونة[4] ونشرككم في الثمرة؟ قالوا : سمعنا وأطعنا »[5] .

وهكذا كانت الأخوة بذلاً وعطاء من جانب الأغنياء ، وعفة وقناعة من جانب الفقراء .

وكان المهاجرون شاكرين للأنصار صنيعهم ، معترفين لهم بفضلهم :

---

(١) الأقط : لبن مجفف منزوع الدسم .
(٢) أي ما الخبر؟ .
(٣) رواه البخاري ومسلم وأحمد .
(٤) أي القيام بالزراعة وسقي الأشجار والعناية بها .
(٥) رواه البخاري .

عن أنس رضي الله عنه قال : « قال المهاجرون : يا رسول الله! ما رأينا قوماً أبذل من كثير ولا أحسن مواساة في قليل من قوم نزلنا بين أظهرهم . لقد كفونا المؤونة وأشركونا في المهنأ حتى خشينا أن يذهبوا بالأجر كله . فقال النبي ﷺ : لا ما دعوتم الله لهم وأثنيتم عليهم »[١] .

وكان النبي ﷺ يرغب في نصرة المسلم لأخيه ومعاونته :

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : « المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه[٢] ، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته[٣] . ومن فرج عن مسلم كربة[٤] فرَّج الله عنه كربة من كربات يوم القيامة ، ومن ستر مسلماً[٥] ستره الله يوم القيامة »[٦] .

كما كان ينهى عن كل ما يؤدي إلى التباغض بين المسلمين :

عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا . وكونوا عباد الله إخواناً . ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث »[٧] .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لا تحاسدوا ولا تباغضوا ولا تجسسوا ولا تناجشوا وكونوا عباد الله إخواناً »[٨] .

---

(١) رواه الترمذي .
(٢) لا يتخلى عن نصرته ولا يتركه مع من يؤذيه بل ينصره ويدفع عنه .
(٣) أي من قضى حاجة أخيه قضى الله حاجته .
(٤) أي غمة ومشقة .
(٥) أي رآه على قبيح فلم يظهره للناس .
(٦) رواه البخاري .
(٧) رواه البخاري .
(٨) رواه مسلم، والتناجش هو الزيادة في ثمن سلعة تباع ليغرى المشتري .

وبهذه الطريقة يمكن حل المشكلة السكانية . وهي خير طريقة لمعالجة المشكلات الناتجة عن الكوارث الطبيعية والحروب المدمرة وسائر الويلات التي تصيب البشرية .

ولقد ظل الناس في بلادنا طوال العصور السابقة وإلى عهد قريب متأثرين بهذه المعاني الإنسانية النبيلة . وكان يعين بعضهم بعضاً في موسم الحصاد ، ويساعد بعضهم بعضاً في أعمال البيادر ونقل المحاصيل ، ويتعاونون لبناء المساكن ؛ فما يشرع أحدهم في بناء مسكن حتى يهرع أبناء بلدته إلى مساعدته في قطع الحجارة ونقلها ، وحفر التربة وصب اللبن وقطع الأخشاب وإقامة السقف . وما كان أحد منهم يطلب أجراً على عمله . وما كان البيت الجديد يكلف سوى قيمة الخشب الذي يسقف به والباب والنافذة والأجر الذي يدفع لمعلم البناء . وكان يتم بناؤه في أيام معدودة وبالمواد المتوفرة في البيئة دون حاجة إلى مهندسين أو شراء شيء من المواد الباهظة الثمن .

ولم تظهر هذه المشكلة إلا بعد أن احتل المستعمر بلادنا ونقل إلينا عاداته وأنماط معيشته ، فأصبح لكل شيء ثمن ، وأصبح الإنسان لا يقدم خدمة لغيره إلا بعوض . وارتفعت أسعار الحاجيات وأجور الخدمات ، حتى عجز كثير من الناس عن الحصول على ضروريات الحياة ، وأصبحوا مشردين بلا مأوى يكنهم ولا أحد يرعاهم .

ولا حل لهذه المشكلة وغيرها إلا بالرجوع إلى أخلاق الإسلام والعمل بأحكامه .

* * *

# الخاتمة

وبذلك نرى أن الإسلام هو الدين الذي ينظم حياة الناس في جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعمرانية تنظيماً دقيقاً على أساس العدل والمساواة ، وتنظيماً شاملاً لكل المسائل صغيرها وكبيرها ، ومنسجماً مع فطرة الإنسان وتكوينه الجسمي والنفسي ، وملائماً لقدراته العقلية والعضلية وعواطفه وانفعالاته .

وهو الدين الذي ينير للبشرية طريقها ويحدد اتجاهها ويرسم خطواتها ، ويقيها العثرات ، ويحفظها من الزيغ والضلال ، ويمنعها من التردي في هاوية الهلاك . ويجعلها تسعى إلى الغاية المنشودة ، وتصعد على مدارج الرقي والكمال الإنساني .

وقد بدأ هذا الدين بتربية الإنسان تربية رفيعة قويمة ، فغرس العقيدة الصحيحة في قلبه بطريقة تعتمد على التفكير والبرهان وإثارة العواطف والمشاعر النبيلة . وزكى نفسه بالعبادات ، وجعله يتصف بالأخلاق الحميدة ، ويبتعد عن القبيحة ، ويتمسك بالفضيلة ، وينفر من الرذيلة ، ويعمل الخير ، ويقاوم الشر . ولا يدفعه إلى ذلك سوى ابتغاء وجه الله والفوز برضوانه ، حتى ينال السعادة في الدنيا والآخرة .

وبهذه التربية أصبح الإنسان كائناً سوياً متوازناً يلبي حاجات جسمه وعقله وروحه ، فيتناول الطعام والشراب في الحدود التي يحتاج إليها

جسمه دون تقتير أو إسراف ، ويحصل على الملبس والمسكن دون زيادة أو نقصان ، ويغذي عقله بالعلم والتفكير ، وروحه بالعبادات والفضائل والإيمان ، ويتزود لآخرته كما يعمل لدنياه .

وبها سلك الإنسان طريق الوسطية والاعتدال وامتنع عن التبذير والطغيان ، واستأصل من نفسه نزعة الشح والطمع والعلو والفساد في الأرض .

فأثمرت العقيدة والعبادة في نفسه الصلاح في السر والعلانية ، فأصبح يجتنب العدوان على المستضعفين واستغلال البائسين ، ويندفع إلى مساعدتهم والإحسان إليهم ، لأنه يعلم أن الخلق عيال الله ، وأحبهم إلى الله أنفعهم لعياله ، وأن المؤمنين إخوة ، ولا يؤمن أحدهم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه . بل أصبح يؤثر الآخرين على نفسه ، ويقدم إليهم ما هو بحاجة إليه ، ويتعاون معهم على ما فيه نفعهم وصلاحهم .

وبهذا يتم علاج مشكلة تلوث البيئة ، ويتم تجنب حدوثها ، تلك المشكلة التي حدثت بسبب الإسراف والجشع والطمع ، وإلقاء النفايات والفضلات السامة في الماء والهواء والعراء ، وقطع الغابات وإزهاق أرواح كثير من الحيوانات .

وبهذا أيضاً يتم حل مشكلة التغذية ، ويصبح كل إنسان قادراً على نيل كفايته من الطعام . ولا حل لهذه المشكلة إلا بالوسائل التي وضعها الإسلام ، وتتلخص في إنتاج المواد الغذائية الكافية ، وتربية الناس على القناعة والزهد والعفاف ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، ومنع الاستغلال وأكل المال بالباطل .

وبهذا يتم حل المشكلة السكانية وإيجاد المأوى للمشردين والحياة الكريمة للبائسين . ولا تعود كثرة النسل شبحاً مرعباً وسبباً للتخلف ، بل

تصبح قوة إنتاجية كبيرة يعتمد عليها في تذليل الصعاب واستخراج الثروات من مكامنها ، والوقوف في وجه المعتدين والطامعين .

فهل يعدل البشر عن الطريق الذي رسمه لهم قادة الحضارة المادية ، وقد اتضح أنه يقودهم إلى هاوية الهلاك؟ .

وهل يفيئون إلى ظل الحضارة الإسلامية الوارف ، ويسيرون على الطريق الذي رسمه لهم رب العالمين وهداهم إليه المرسلون؟

وهل ينهض المسلمون لإشادة هذه الحضارة التي تجنب الناس المشكلات ، وتجعلهم ينعمون بما في الدنيا من خيرات؟

إن هذا الواجب ملقى على عاتق المسلمين في هذا العصر ، وإنه لأمانة في أعناق المفكرين والعلماء والأدباء ، حتى يسترد الإنسان كرامته وحقوقه ، ويعيش سعيداً في الدنيا والآخرة .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

* * *

# أهم المراجع والمصادر


١ـ إحياء علوم الدين/ الإمام أبو حامد محمد الغزالي ، دار المعرفة ، بيروت .

٢ـ الأطلس العربي العام/ مؤسسة سعيد الصباغ ، بيروت ١٩٨١ .

٣ـ تاريخ الخلفاء للسيوطي ؛ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ مطبعة السعادة بمصر ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م .

٤ـ تاريخ الطبري ـ دار القلم : بيروت .

٥ـ التلوث مشكلة العصر/ تأليف د . أحمد مدحت إسلام ـ سلسلة عالم المعرفة ( ١٥٢ ) ، الكويت ١١١هـ ـ ١٩٩٠م .

٦ـ تهذيب سيرة ابن هشام/ عبد السلام هارون .

٧ـ الجامع لأحكام القرآن/ القرطبي ـ دار الكتب المصرية : القاهرة ١٩٥٤ .

٨ـ الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده : د . فتحي الدريني ـ مؤسسة الرسالة : بيروت الطبعة الثانية ـ ١٣٩٧هـ .

٩ـ سبل السلام للإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني ـ مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، ط٤ ـ عام ١٣٧٩هـ ـ ١٩٦٠م .

١٠ـ صحيح مسلم بشرح النووي ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ ط١ ـ عام ١٣٤٧هـ ـ ١٩٢٩م .

١١ـ صناعة الجوع ( خرافة الندرة )/ تأليف فرانسيس مورلابن وجوزف كوليتز ـ ترجمة أحمد حسان ـ سلسلة عالم المعرفة ( ٦٤ ) ، الكويت ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

١٢ـ الغرب والعالم/ تأليف كافين رايلي ؛ ترجمة د . عبد الوهاب المسيري ود . هدى حجازي ـ سلسلة عالم المعرفة ( ٩٧ ) ، الكويت ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

١٣ـ كيف يموت النصف الآخر من العالم/ تاليف سوزان جورج ـ ترجمة كمال خوري ـ نشر وزارة الثقافة والإرشاد القومي ؛ دمشق ١٩٨١م .

١٤ـ مرجع في التعليم البيئي في الوطن العربي ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ تونس ١٩٨٨ .

١٥ـ مسألة تحديد النسل وقاية وعلاجاً/ د . محمد سعيد رمضان البوطي ـ مكتبة الفارابي : دمشق ـ ط٤ .

١٦ـ مستقبلنا المشترك/ إعداد اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ؛ ترجمة محمد كمال عارف ـ سلسلة عالم المعرفة ( ١٤٢ ) ، الكويت ـ ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م .

١٧ـ المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة ـ د . رمزي زكي . سلسلة عالم المعرفة ( ٨٤ ) ، الكويت ـ ١٩٨٤م .

١٨ـ مقدمة ابن خلدون ـ دار الكتب العلمية : بيروت ـ ط٤ ، ١٣٩٨هـ .

١٩ـ نظرية التعسف في استعمال الحق/ د . فتحي الدريني ـ مؤسسة الرسالة ، بيروت ـ ط٢ ـ ١٣٩٧هـ .

* * *